

إشارات وتنبيهات محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩ هـ) في علم المعاني

أ.م.د. خليل عبد السادة إبراهيم و م.م. هادي حسن محمد
كلية الآداب / جامعة الكوفة

تمهيد :

تخضع قضايا العلوم المختلفة ومصطلحاتها لتأمل الدارسين ومناقشتهم رغبة في التوصل الى رسم حدودها ودلالاتها وتفسير النصوص على وفق تلك الحدود والدلالات . ولم تكن قضايا علم البلاغة ومصطلحاتها ، في مراحلها الأولى، بمنأى عن أجواء النقاش تلك ، بل كان النقاش دائراً بين العلماء العرب في مصطلحاته وقضاياها .

وليس في نيتنا الحديث على مصطلحات علوم البلاغة وقضاياها وما قيل في تحديدها وما انتهت اليه مناقشات العلماء العرب فيها ، بل نريد الحديث، هنا، على إشارات محمد بن علي الجرجاني الى ما قاله بعض البلاغيين العرب في قضايا علم المعاني وتنبيهاته التي أودعها كتابه " الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة " .

ومن أولى القضايا التي نظّر فيها البلاغيون العرب ، وأشار اليها محمد بن علي الجرجاني تحديد مصطلح " علم المعاني " .

ففي كتاب " الصاحبي " عقدا بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) باباً سمّاه "معاني الكلام " وهي، عنده، عشرة : " خبر واستخبار و أمر و نهى و دعاء و طلب و عرض و تحضيض و تمن و تعجب " (١) . وبذلك يكون ابن فارس أول من أطلق مصطلح " معاني الكلام " على مباحث الخبر والإنشاء ، التي أصبحت في ما بعد أهم فصول " علم المعاني " وهي تعني ، عنده ، دلالات الكلام لا أحوال الجملة .

وجاء عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ليوضح أصول " علم المعاني " في كتابه " دلائل الاعجاز " ، وسماه " النظم " و "معاني النحو " إذ قال : " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو " (٢) . وبذا يكون قد عدّ النحو أصلاً لازماً وأساسياً للنظم (٣) ، وأن العلاقة بين النحو و البلاغة أصبحت علاقة ملازمة ، إذ تقوم تلك العلاقة على الارتباط المعنوي حتى قيل : إن علم المعاني يصح أن يسمّى البلاغة النحوية أو النحو البلاغي (٤) .

وقد عدّ الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أول من قسم البلاغة على قسمين : معانٍ وبيان ، إذ يقول : " لا بد من التجرد لذلك وطول الكد والتنقير والبحث حتى يبلغ من يتصدى للتفسير الغاية في معرفة علمي المعاني والبيان " (٥) ،

ويقول في آداب التفسير : " ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق إلا رجل برع في علمين مختصين بالقرآن ، وهما علم المعاني وعلم البيان " (٦) .

وقد ذكر أن فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦ هـ) عرف مصطلح علم المعاني والبيان ، إذ يقول في كتابه " نهاية الإيجاز " : " ولكنّ الخبر هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وتظهر فيه الدقائق العجيبة والأسرار الغريبة من علم المعاني والبيان " (٧) .

في حين عدّ السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) أول من استعمل مصطلح " علم المعاني " للدلالة على مباحث بلاغية (٨) ، إذ يقول في تعريفه : " إنّ علم المعاني هو تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بهامن الاستحسان و غيرها ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره " (٩) .

وقد سار محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ) في تعريفه علم المعاني على نهج السكاكي، إذ يقول " : علم مستخرج من تتبّع خواص تراكيب البلغاء بالطبع " (١٠).

وبذا يكون قد اجمل في قوله " تراكيب البلغاء " الإشارة الى معاني النحو ومراعاة مقتضى الحال للذين اشار اليهما السكاكي فضلاً على الاستحسان، وقد حصر هذا العلم في الابواب التي ذكرها السكاكي ومن سار على نهجه، إذ حصرها في ثمانية ابواب هي :

١. احوال الاسناد الخبري .
٢. احوال المسند اليه.
٣. احوال المسند.
٤. احوال متعلقات الفعل .
٥. القصر.
٦. الانشاء.
٧. الفصل والوصل.
٨. الايجاز والاطناب (١١).

أحوال المسند اليه :

يبحث علم المعاني، كما يفهم من تحديد البلاغيين العرب ، في اساليب الجملة العربية التي تقوم على ركنين اساسيين (المسند والمسند اليه) اللذين ألمح النحاة الى العلاقة الدلالية بينهما (١٢). وقد درس محمد بن علي الجرجاني احوال المسند اليه وما يعرض له من ذكر وتعريف وتقديم ووصف، مناقشاً سابقه ومعاصريه من البلاغيين، راداً او مؤيداً آراءهم.

فمن القضايا التي ذكرها محمد الجرجاني ، صاحب الاشارات والتنبيهات، قضية ذكر المسند اليه، والاعراض البلاغية التي تتحقق بهذا الذكر، وهي، في جملتها، اغراض ذكرها البلاغيون العرب (١٣)، مشيراً الى أن ذكره يكون إما لعدم القرينة الدالة عليه مع اصلته، أو لضعفها أو لغباوة المخاطب، أو لزيادة الايضاح والتقرير، أو لزيادة المدح والذم، كما في الاسامي المحموده أو المذمومة أو لكون المقام مقام الإطناب والبسط (١٤).

ومن هذا يتضح أن صاحب الاشارات لم ينفرد بالإشارة الى أحوال ذكر المسند اليه ودواعيه، ولكن التباين في الآراء بينه وبين سابقه ومعاصريه انما هو في الرؤية في تحليل النصوص وتأويلها، وفي نوع الذكر وليس في دواعيه ، وفي ذلك جاء رده على السكاكي والقزويني في قوله تعالى : ((قال : هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى)) (١٥)، إذ ذهب كل منهما الى أن هذه الآية تدل على الاطناب ، وفي هذا يقول السكاكي معللاً : " لأن اصغاء السامع مطلوب ، فيبسط الكلام افتراضاً بسط موسى ، اذ قيل له : ((وما تلك بيمينك)) ، وكان يتمّ الجواب بمجرد أن يقول : عصاي ، ثم ذكر المسند اليه وزاد ، فقال : ((هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى)) .

أما القزويني فقال : " إن المسند اليه يذكر لبسط الكلام إذ الإصغاء مطلوب كقوله تعالى عن موسى (عليه السلام) : ((هي عصاي)) ، ولهذا زاد عليه الجواب " (١٦)

وقد أشار محمد الجرجاني الى أن ماقاله السكاكي والقزويني فيه نظر و بحث منبهاً على ما فيه من خطأ في التفسير والتعليل ، لأن السؤال وقع عن العصا المشخصة ، ولذلك قال : ((وما تلك بيمينك)) فشخصها بيمينك ، وتلك العصا نوعها منحصر في شخصها ، لانها كانت لها روحانية ، فتتشكل بأشكال مختلفة تتميز بها عن غيرها من العصي ، وموسى (عليه السلام) لم يأت في الجواب بهذا المميز ، فما أجاب بتمام الماهية بل ببعضها ... إن قالوا : فرضنا أن موسى لم يعرف حقيقة ما في يده

، واعتقد أن حقيقتها هي الصورة المشاهدة دون الروحانية المعقولة فلم لم يكتفِ بقوله (عصاي) ، وزاد على الجواب ؟

قلنا : إنه (عليه السلام) بنى على ظاهر السؤال ، فإن من يسأل عن الشخص لابد أن يسأل أيضاً عن النوع إذا أجيب به ، لأن النوع عند الحس أخفى من الشخص ، فأجاب عن الشخص بقوله : (عصاي) وعرف النوع ، أي العصا بقوله : ((أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي)) ، فعرّفها بعوارضها الظاهرة .

والحق أنه ليس ذكر المسند اليه في الآية لكون المقام مقام الاطناب ، بل لضعف القرينة ، فإن المذكور لم يتعين للجواب إلا بذكر المسند اليه ، إذ لو حذف لفظة (هي) واكتفى بالمسند لاشتبه ، وظن أن عصاي مبتدأ ، وما بعده خبره ، ولا يكون جواباً حينئذ ، فتبين بهذا البيان أن الآية ليست من باب الإطناب ، ولا المقام مقامه^(١٧)

وبهذا التعليل والتوجيه الذي أشار اليه محمد الجرجاني يتضح لنا أن الآية لا مقام فيها للإطناب وزيادة القول ، لأن ذكر المسند اليه (المبتدأ) فيه لزوم معنوي ، لايضاح الجملة ، لكي لا يقع الوهم في بيان الخبر من النص الكريم .

أما تعريف المسند إليه فإن محمد بن علي الجرجاني أشار الى قول السكاكي في الاغراض التي من أجلها يعرف باللام : "وأما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى أريد بالمسند اليه الحقيقة نفسها ، قال عز من قائل : ((وجعلنا من الماء كل شيء حي))^(١٨) ، ولقرب المسافة إذا تأملت بين أن يعرف الاسم هذا التعريف وبين أن يترك غير معرف به يعامل معرفه كثيراً معاملة غير المعرف ، قال الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت ثم قلت: لا يعنيني^(١٩)

فعرّف اللئيم ، والمعنى : ولقد أمر على لئيم من اللئام ، أو لعموم الاستغراق كقوله تعالى : ((والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما))^(٢٠) ، أو كان للمسند اليه حصة معهودة من الحقيقة ، كما إذا قال لك قائل : جاني رجل من قبيلة كذا ، فتقول له : الرجل الذي جاءك أعرفه ، وتقرير ما ذكرناه من إفادة اللام للاستغراق^(٢١) .

قال محمد الجرجاني في تعريفه باللام : "وإن كان باللام ، يقال للام تعريفه : إنها إما للعهد ، كقوله تعالى : ((وليس الذكر كالأنثى))^(٢٢) أي : الذكر الذي طلبت ليس كالأثى التي وهبت . وإما للجنس ، نحو : الرجل خير من المرأة . وإما لاستغراق الجنس ، بحسب الحقيقة ، كقوله تعالى : ((إن الإنسان لفي خسر ، إلا الذين آمنوا))^(٢٣) ، وقوله : ((عالم الغيب والشهادة))^(٢٤) ، وإما بحسب العرف ، نحو : جمع الوالي الصاغة ، أي : صاغة أهل بلده " ^(٢٥) .

وقد رد على معاصره (القزويني) الذي قال : " والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة ، كقولك : أدخل السوق ، وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهودة في الخارج ، وعليه قول الشاعر :

ولقد أمر على اللئيم يسبني

فمضيت ثم قلت: لا يعنيني^(٢٦)

وهذا يقرب في المعنى من النكرة ، ولذلك يقدر (يسبني) وصفاً للئيم لا حالاً " ^(٢٧) قال محمد الجرجاني مناقشاً قول معاصره ومعلقاً عليه : " التحقيق أن اللام موضوعة للدلالة على تعيين المسمى ، كما أن التنوين موضوع للدلالة على عدم تعيينه ، وإما كونه جنساً ، أو استغراق جنس ، أو عهداً ، فإنما يستفاد من قرائن الاحوال ، فإذا لم تكن القرينة لم تخرج اللام عن دلالتها على تعيين المسمى ، نحو : أدخل السوق واشتري اللحم ، ومنه البيت المذكور ؛ لأن المراد لئيم معين لا غير معين ، لاستحالة مروره بغير معين ، ولذلك عرفه .

وإن قلت : إذا كان المراد فرداً معيناً من أفراد الجنس ، فهو مسلم ، وإما إذا كان المراد جنساً معيناً فغير مسلم ، لأنّ دلالة الاسم عليه بالوضع كافٍ ولا حاجة الى اللام .
قلنا : الجنس ، أي : الحقيقة من حيث هو شيء غير مستلزم للتعين ولا لعدمه ، ولذلك يصدق على الفرد المعين وغير المعين ، فلو كان مستلزماً لأحدهما ، لاستحال حمله على الآخر ، لنأخذ يلزم اجتماع النقيضين ، فاسم الجنس موضوع للقدر المشترك بين المعين وغير المعين ، فإذا أطلق على المعين ، فلا بدّ من شيء يدلّ عليه ، وهو اللام ، ثم الذي يدلّ عليه بطلان القول بالاشتراك في لام التعريف بين المعاني المذكورة ، إنّ الاشتراك على خلاف الاصل ، فلا يصار إليه إلا لدليل " (٢٨) .
وعند الموازنة بين الرأيين يتضح لنا أنّ ما ذهب إليه محمد الجرجاني في تفسير قول الشاعر وتوضيحه أكثر صواباً ودقة ، بأنّ اللام عهدية وذلك لأنّ اللّين المقصود في البيت معين أو محدّد للمار وليس غير محدّد على رأي القزويني الذي سبقه السكاكي إليه . (٢٩)
أما قضية تقديم المسند إليه فقد أشار محمد الجرجاني الى أقوال البلاغيين العرب منبهاً على ما فيها من تفسير رآه لا يستقيم مع سياق النصوص التي اتخذوها شواهد على ما ذهبوا إليه .
فالبلاغيون وجدوا ، وهم يدرسون شواهد هذه القضية ، أنّ المنشئ لا يقدّم المسند إليه إلا لغرض في نفسه يريد بلوغه ، وهذا ما أشار إليه عبدالقاهر الجرجاني إذ يقول : " واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام . قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول " كأنهم يقدّمون الذي ببيانه أهمّ لهم وهم بشأنه أعنى ، وإنّ كانا جميعاً يهتمّانهم ويعنيانهم " (٣٠) .
وذكر التفتازاني في (شرح المختصر) اغراضاً أخرى لتقديمه ، إذ يقول : " واما تقديمه فلكون ذكره أهمّ ، اما لانه الاصل ولا مقتضى للعدول عنه ، واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لأنّ في المبتدأ تشويقاً اليه كقوله (المعري) :
والذي حارت البرية فيه

حيوان مستحدث من جماد (٣١)

واما لتعجيل المسرة او المساءة أو لتطير نحو : سعدٌ في دارك ، والسفاح في دار صديقك ، واما لايهام اتّه لا يزول عن خاطر ، او انه يستلذ به " (٣٢) .
ثم اضاف قائلاً : " قد ياتي للتخصيص رداً على مَنْ زعم إنفراد غيره به ، او مشاركته فيه ، نحو : أنا سعت في حاجتك لا غيري ، وقد يأتي ليقوي الحكم ، نحو : هو يُعطي الجزيل " (٣٣) .
وقال عبد القاهر الجرجاني : " وقد يُقدّم المسند اليه ليفيد تقديمه تخصيصه بالخبر الفعلي ، أي قصر الخبر الفعلي عليه إنّ وليه حرف نفي ، نحو : ما قلت ذاك ، وقد نوظرت في شيء لم يثبت انه مقول " (٣٤) .

في حين ذهب الزمخشري الى القول بأنّ تقديم المسند اليه يفيد التخصيص وان لم يكن الخبر فعلاً مستشهداً بقوله تعالى : ((وما أنت علينا بعزير)) (٣٥) ، إذ يقول : " أي لا تعزّ علينا ولا نكرم حتى نكرمك من القتل ونرفعك عن الرجم ، وأنما يعز علينا رهطك ، لأنهم من أهل ديننا لم يختاروك علينا ، ولم يتبعوك دوننا ، وقد دلّ إيلاء ضميره حرف النفي ، على أنّ الكلام واقع في الفاعل لا من الفعل ، كأنه يقول : وما أنت علينا بعزير ، بل رهطك هم الأعزّ علينا ، ولذلك قال في جوابهم : ((أرهطي أعزّ عليكم من الله)) (٣٦) ، ولو قيل : ما عززت علينا ، لم يصح هذا الجواب ، فإن قلت : فالكلام واقع فيه وفي رهطه وأنهم الأعزّة عليهم دونه ، فكيف صحّ قوله : ((أرهطي أعزّ عليكم من الله)) ، قلت : تهاونهم به ، وهو نبي الله ، تهاون بالله ، فحين عزّ عليهم رهطه دونه كان رهطه أعزّ عليهم من الله " (٣٧) .
وقد ذهب السكاكي ، في توضيح هذه الآية الكريمة ، الى ما ذهب اليه الزمخشري إذ يقول : " فتقصد إزالة الخطأ ، بل اذا قلته ابتداءً مفيداً ، أي وجود السعي في حاجته منك غير مشوب بتجاوز أو سهو أو نسيان صحّ ، ومنه ما يحكيه علت كلمته عن قوم شعيب : ((وما أنت علينا بعزير)) (٣٨) ، أي

العزیز علینا یا شعیب ، رهطک، لا أنت، لکونهم من أهل دیننا، ولذلك قال علیه السلام في جوابهم : ((أرهطي أعزّ علیکم من الله))^(٣٩) أي من نبي الله، ولو انهم كانوا قالوا: "ما عززت علینا، لم یصح هذا الجواب ولا طابق، ولذلك ینهي ان یقال في النفي عند التقديم : ما أنا سعیت في حاجتک ولا احد سواي"^(٤٠).

وقد نبّه محمد الجرجاني، بعد ان اشار الى رأيهما وما فيه من خطأ في التوجيه، على : "أنّ الذي يدل على أنّ رهطه هم الأعز قولهم : ((لولا رهطک لرجمناک))"^(٤١) ، وقولهم : ((وما انت علینا بعزیز))

وعند النظر في قولي الزمخشري و السكاكي واعتراض محمد الجرجاني وتنبيهه، نجد أنّ ما ذهب اليه أنّ رهطه هم الأعز عند قومهم، صائب، اذ جاء في قوله تعالى : ((ولولا رهطک لرجمناک)) وليس بعزیز عندهم ، لأنهم لم يكونوا يخشونه لولا وجود هذا الرهط الذي يتضح من سياق الآية الکریمه أنه ذو قوة ومنعة، ولذلك كان النفي متوجها الى الرهط لا الى شعيب لعدم الرجم له، لأنّ التخصيص جاء للرّهط لا لشعيب على ما ذهب اليه الزمخشري والسكاكي.

وفي افادة التقديم اثبات الفعل لغيره أشار محمد الجرجاني الى ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني الذي قال: " إنه یصحّ لك أن تقول : ما قلت هذا ولا قاله احد من الناس، وما ضربت زیداً ولا ضربه احد سواي، ولا یصحّ ذلك في الوجه الآخر ، فلو قلت : ما انا قلتُ هذا ولا قاله احد من الناس، وما انا ضربت زیداً، ولا ضربه احد سواي، كان مخالفاً من القول، وكان في التناقض بمنزلة أن تقول : لست الضارب زیداً أمس"^(٤٢).

ثم یقول : " إنك تقول : ما ضربت إلا زیداً ، فیکون کلامک مستقيماً ، ولو قلت : ما أنا ضربت إلا زیداً ، كان لغواً من القول ، وذلك لأنّ نقض النفي بـ (إلا) یقتضي أن تكون (ضربت زیداً) وتقديمک ضمیرک ، وإیلاؤه حرف النفي یقتضي نفي أن تكون ضربته، فهما یتدافعا، فاعرفه"^(٤٣).

وأما السكاكي فقد ذهب الى القول بأنّه " یستهجن أن یقال ، في النفي عند التقديم ، ما أنا رأیت أحداً من الناس ، لاستلزام أن یكون قد اعتقد فیک معتقد أنك رأیت کل أحد في الدنيا ، فنفيت أن تكون اياه ولم یستهجن أن یقال : ما رأیت أحداً من الناس ، أو ما رأیت أنا أحداً من الناس ، ولا یحترز عن أن یقال عند التقديم : ما أنا ضربت إلا زیداً ، لأنّ نقض النفي بـ (إلا) یقتضي نفي أن تكون ضربته ، ولا یحترز أن یقال : ما ضربت إلا زیداً ، وما ضربت أنا إلا زیداً "^(٤٤).

وقد نبّه محمد الجرجاني ، بعد أنّ أشار الى ما ذهب اليه ، على ما فيه من مغالطة ، على حدّ قوله ، إذ یقول في اشاراته وتنبيهاته: "قلت : لاشكّ أنّ قولهما مغالطة ، لكنّ المنع ليس كما ینبغي ، بل ینبغي أن یمنع لديه التناقض ، لأنّ قولهما : نقض النفي بـ (إلا) یقتضي أن یكون القائل : قد ضربت زیداً مبني على أنّ المفهوم یرجع الى النسبة السلبية فقط ، قولهما : إنّ إیلاء الضمیر حرف نفي یقتضي ألا یكون ضربه مبنياً على أنّ المفهوم یرجع الى النسبتين معاً: أي الذي سلب عنه ضرب غیر زید ، ونسب اليه ضرب زید لست أنا بل هو غیري ، والتناقض هو الذي یتمیز النسبتين في کل شيء سوى النفي والإثبات"^(٤٥).

ولکننا ، عند الموازنة بین ما ذهب اليه عبد القاهر الجرجاني والسكاكي وما قال به محمد الجرجاني ، نرى أنّ ما ذهب اليه کل من عبد القاهر الجرجاني والسكاكي من تناقض في المعنى عند إیلاء حرف النفي هو الصواب، لا ما أعتقده محمد الجرجاني بأنّ التناقض هو الذي یتمیز بین النسبتين السلبية والإيجابية ، لأنّ نفي النفي إثبات .

وفي القضية نفسها یشير محمد الجرجاني الى قول معاصره القزويني في تفسير قوله تعالى : ((ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم))^(٤٦)، منبهاً على خلاف ما ظنّه ، اذ ذهب القزويني الى القول بأنّ التقديم في الآية الکریمه یفید التخصيص أو التقوية ، إذ یقول : " هذا إذا ولي حرف النفي ، وإلا فإن كان معرفة کقولک : أنا فعلت ، كان القاصد الى الفاعل وینقسم على قسمین:

أحدهما ما يفيد تخصصه بالمسند ، للردّ على مَنْ زعم إنفراد غيره به ، أو مشاركته فيه ، كقولك : أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا سعيت في حاجته ، ولذلك إذا أردت التأكد قلت للزاعم في الوجه الاول : أنا كتبت في معنى فلان لا غيره ونحو ذلك ، وفي الوجه الثاني : أنا كتبت في معنى فلان وحدي ، ونحو ذلك ومنه المثل : "أتعلمني بضرب أنا حرشته"^(٤٧) ، وقوله تعالى : ((ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم))^(٤٨) ، أي لا يعلمهم إلا نحن ، ولا يطلع على أسرارهم غيرنا ، لإبطانهم الكفر في سويداوات قلوبهم"^(٤٩).

وقد نبه محمد الجرجاني على ما في هذا القول من وهم في توجيه الآية الكريمة ، وفي ذلك يقول : "وأما التخصيص فمستفاد من قوله " لا تعلمهم " ، وإذا لم يعلمهم النبي فغيره على وجه الأولى لا يعلمهم ، وأما المثل فليس كما ظنّه ، لأنه غير مسوق لبيان التخصيص ، بل لبيان الانكار ، فإنّ قوله : أنا حرشته ، أي : صدته ، جملة وقعت صفة لضرب ، تقديره : بضرب مصيد لي ، والصفة لا تساق للإفادة ، بل للتمييز ، وشرطها علم المخاطب بها لتصلح للتمييز ، معناها الانكار على مَنْ يعلم كون المتكلم صائداً للضرب ، ويعلمه بأمور الضرب ، فهو ، في ذلك ، جامع بين النقيضين . فالقول بأنّ تقديم المسند اليه للتخصيص والحكم بأنّ الجملة صفة للضرب لا يجتمعان ، لأنه إذا كان التقديم للتخصيص وجب أن يكون المخاطب منكراً لنسبة الحرش الى المتكلم أو متردداً فيه ، ولكنه عالم به ، لوقوعه صفة ، فيكون تقديم المنسوب اليه من باب تقديم الأهم او للتأكيد"^(٥٠).

وبملاحظة الفرق بين القولين في الآية الكريمة يتضح لنا أنّ ما ذهب محمد الجرجاني ونبه عليه هو أدق في بيان مفهوم الآية الكريمة ، لأنّ النفي والاستثناء . يجيء لأمر ينكره المخاطب ويشك فيه^(٥١).

أما كون تقرير الحكم في ذهن السامع غرضاً من أغراض تقديم المسند اليه ، وفائدة من فوائد ، فقد أشار محمد الجرجاني الى ما ذهب اليه القزويني في هذه القضية ، اذ قال القزويني : "وسبب تقويّه هو أنّ المبتدأ يستدعي أنّ يستند اليه شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فينقصد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره ، نحو : (زيد غلامك) ، او متضمناً نحو : أنا عرفت ، أنت عرفت ، وهو عرف ، او زيد عرف ، ثم اذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانياً فيكتسي الحكم قوة"^(٥٢).

وقد بيّن محمد الجرجاني ، بعد أن أشار الى قول القزويني ، خلاف ما ذهب اليه معاصره منبهاً الى ما يراه ، حيث يقول : "بنى المعاصر على تعليله المذكور بثبوت الحكم توكيد المسند اليه عند تقديمه ، وإنّ خلا المسند عن الضمير ، نحو : زيد غلامك ، وليس بشيء ، لدلالة الاستقراء عن أنّ التأكيد هو إعادة المعنى ، أما بلفظه او بمرادفه ، وليس نحو : زيد غلامك هكذا ، وإنما قدّم هنا بكونه هو المخبر عنه في المعنى بكونه غلامك ، ولو قدّم غلامك ، لانعكس المعنى ، ولذلك قال أئمة النحو : إنّ المبتدأ والخبر ، اذا كانا معرفتين فالمقدم هو المبتدأ ،^(٥٣) ، والسرّ فيه أنّ ، المخاطب اذا علم بأنّه زيد ، وشك أو أنكر أنه غلامه ، خوطب بزيد غلامك ، وإن كان عالماً بأنّه غلامك ، وشك أو أنكر ، أنه زيد ، خوطب بغلامك زيد ، وقس عليه جميع ما يرد عليك من المبتدأ أو الخبر"^(٥٤).

وعند تأمل الرأيين يبدو لنا أنّ ما ذهب اليه محمد الجرجاني غير ما قصده القزويني ، لأنّ الذي ذهب اليه صاحب الاشارات مذهب نحوي لا بلاغي ، القصد منه إيضاح المعاني كما علّله معاصره .

أما التقديم لإفادة العموم فقد أشار محمد الجرجاني الى قولي عبد القاهر الجرجاني والقزويني . قال عبد القاهر : "وأعلم انك اذا أدخلت كلاً في حيز النفي ، وذلك بأن تقدّم النفي عليه لفظاً أو تقديرًا ، فالمعنى نفى الشمول دون نفى الفعل والوصف نفسه ، واذا أخرجت كلاً من حيز النفي ولم تدخله فيه لا لفظاً ولا تقديرًا كان المعنى على أنك ، تتبععت الجملة ، فنفيت الفعل والوصف عنها واحداً واحداً . والعلة

في أن كان ذلك كذلك أنك اذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه ، وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه ، وإعمال معنى الكلية في النفي أن لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه^(٥٥).

أما القزويني فقد قال في القضية نفسها : " وقلنا : ماجاء القوم كلهم ، وما جاء كل القوم ، ولم آخذ الدراهم كلها ، ولم آخذ كل الدراهم ، او تقديرأ بأن قَدِّمت على الفعل المنفي ، واعمل فيها لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك : كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفي الى شمول خاصية دون أصل الفعل ، وإفادة الكلام ثبوته لبعض ، أو تعلقه ببعض وإن أخرجت من حيزه ، بأن قَدِّمت عليه لفظاً ، ولم تكن معموله لفعل المنفي توجه النفي الى أصل الفعل ، وعمّ ما أضيف اليه (كلّ) كقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) لما قال له ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ " ، كلّ ذلك لم يكن "أي : لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان ، وقول ابي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدّعي

عليّ ذنباً كله لم أصنع " (٥٦)

وقد وقف محمد الجرجاني ، بعد أن أشار الى هذين القولين ، موقف المتأمل مبدئاً رأييه فيهما ، راداً عليهما في وجوه عديدة ، إذ يقول : " وفي الكل نظر ، اما الاول فلأننا لا نسلم أن النفي اذا سلط على الفعل أفاد عموم الافراد ، وانما يلزم ذلك أن لو كانت لفظة (كلّ) نافية للعموم . واما الثانية فلأننا لا نسلم أن " كلّ انسان لم يقم " اذا كانت جزئية كان (كلّ) يفيد التأكيد ، وانما يفيد التأكيد أن لو أفاد غير ما أفاده الاول. واما الثالثة فلأنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) استعمل اللفظ المشترك في أحد معنيين ، وهو عموم الافراد ، ولا يستلزم ذلك أن يكون مفيداً إلا له. أما الرابعة فإنّ أبا النجم عدل عن النصب الى الرفع ، لكون المعموم مراداً ، والنصب لايدل عليه ، والرفع مشترك بين عموم الافراد وغيره ، فاستعمل اللفظ المشترك واكتفى بقرائن العموم ، والحاصل : أن مدّعاهم إن كان النص على عموم الافراد فقد عرفت ما فيه^(٥٧).

وصاحب الإشارات ، هنا يأخذ برأي السابقين إذا كان هؤلاء أخذوا بالقرائن ، أي المقصود الرفع ، اذ قال : " وإن كان مدّعاهم الدلالة على العموم بالقرائن فهو حق " (٥٨).

احوال المسند

قال محمد بن علي الجرجاني في وصف المسند اليه : " يوصف المسند اليه ، لكون المسند إنمابسند اليه باعتبار ذلك الوصف تعميماً او تخصيصاً^(٥٩) ، مشيراً الى قول القزويني الذي وضع فيه شرطاً للجملة التي تقع صفة للنكرة ، إذ قال : " واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية ، لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، فلم يستقم أن تكون إنشائية لأن الجملة الإنشائية قد تكون غير طلبية كقولنا : " نعم الرجل زيد ، وبئس صاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكم غلام ملك ، وعسى أن يجيء بشر ، وما أحسن خالداً ، وصيغ العقود ، نحو : بعث ، واشتريت ، فإن هذه كلها إنشائية ، وليس شيء منها بطلي " (٦٠).

وكان ردّ محمد الجرجاني موجهاً الى تعليل القزويني منبهاً على عدم صوابه ، فيقول : " وتعليل المعاصر ليس بشيء ، لأننا لا نمنع أن الوصف حكم على الموصوف ، لأن الحكم يرادف الخبر ، والخبر ليس بالوصف ، فالحكم ليس بالوصف ، وينعكس الى أن الوصف ليس بحكم " (٦١).

إلا إننا عند تأمل قول صاحب الإشارات والنظر فيه نلاحظ أنه غير صائب ، لأن النحاة قد ذهبوا الى أن الخبر وصف للمبتدأ ، اذ قال ابن مالك : " الا صل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، لان الخبر وصف في المعنى للمبتدأ فاستحق التأخير كالوصف " (٦٢).

أما احوال المسند فقد أشار محمد الجرجاني الى أقوال سابقيه ومعاصريه فيها منبهاً الى مايراه خطأ أو وهماً مثبتاً رأييه .

فهو ، في باب حذف المسند ، يشير الى تفسير الزمخشري لقوله تعالى : ((ولا تقولوا ((ثلاثة^(٦٣)، منبهاً على ما وقع فيه من وهم، إذ ذهب الزمخشري الى القول بأن " الثلاثة خبر لمبتدأ محذوف، فان صحت الحكاية عنهم انهم جوهر واحد وثلاثة أقانيم: أقنوم الأب، أقنوم الأم، وأقنوم روح القدس، وأنهم يريدون بأقنوم الأب الذات، وبأقنوم الابن العلم، وبأقنوم روح القدس الحياة، فتقديره الله ثلاثة، وإلا فتقديره الالهة ثلاثة. والذي يدل عليه القرآن التصريح منهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة آلهة، وأن المسيح ولد الله من مريم. الا ترى الى قوله: ((أأنت قلت للناس : أتخذوني وأمي إلهين من دون الله))^(٦٤)،))، وقالت النصارى : المسيح ابن الله ((^(٦٥). المشهور المستفيض عنهم انهم يقولون في المسيح لاهوتية وناسوتية من جهة الأب و الأم ، ويدل عليه قوله :((انما المسيح عيسى بن مريم))^(٦٦) ، فأثبت انه ولد مريم اتصل بها اتصال الاولاد بأمهاتهم أنّ اتصاله بالله تعالى ،حيث أنه رسوله ، وانه موجود بامرّه وابتداعه جسداً حياً من غير أب ، فنفي أن يتصل به اتصال الابناء بالأباء"^(٦٧).

وكان عبد القاهر الجرجاني قد ذكر هذا الرأي وناقشه إذ يقول : وأنهم قد ذهبوا في رفع ثلاثة الى أنها خبر لمبتدأ محذوف، وقالوا : إنّ التقدير : "ولا تقولوا الهتنا ثلاثة "، وليس ذلك بمستقيم وذلك أنا إذا قلنا : ولا تقولوا الهتنا ثلاثة ، كان ذلك ، والعياذ بالله ، شبه الإثبات ، أنّ ههنا الهة من حيث أنك اذا نفيت فأنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدأ ولا تنفي معنى المبتدأ ، فإذا قلت : ما زيد منطقاً ، وكنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر ، عن زيد ، ولم تنف معنى زيد ، ولم توجب عدمه ، إذا كان ذلك ، فأذا قلنا : "ولا تقولوا الهتنا ثلاثة" كنا قد نفينا أنّ تكون عدة الالهة ثلاثة ، ولم تنف أنّ تكون الهة -جل الله عن الشريك والنظير كما انك اذا قلت :ليس أمراؤنا ثلاثة ، كنت قد نفيت ان تكون عدة الأمراء ثلاثة ، ولم تنف ان يكون لكم أمراء ، هذا مالا شبهة فيه ، وإذا ادى هذا التقرير الى هذا الفساد وجب ان يعدل عنه الى غيره ، والوجه -والله أعلم- أن تكون "ثلاثة" صفة لمبتدأ ، ويكون التقدير : "ولا تقولوا لنا الهة ثلاثة ، أو في الوجود الهة ثلاثة " ، ثم حذف الخبر الذي هو "لنا" أو "في الوجود" ، كما حذف من " لا إله إلا الله " و "ما من إله إلا الله " ، فبقي "ولا تقولوا الهة ثلاثة " ، ثم حذف الموصوف الذي هو " الهة" ، فبقي " ولا تقولوا ثلاثة " ، وليس في حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف على صحته ، اما حذف الخبر الذي قلنا : أنه (لنا) أو (في الوجود) فمطرد في كل ما معناه التوحيد ونفي أن يكون مع الله - تعالى عن ذلك - إله "^(٦٨).

قال محمد الجرجاني في الرد عليه مشيراً الى ما فيه من الوهم : " توهم قوم أنّ قوله تعالى مخاطباً النصارى " ولا تقولوا ثلاثة " من باب حذف الخبر أي : لاتقولوا : لنا آلهة ثلاثة .قالوا : ولا يجوز أن يقدر المبتدأ ، أي :آلهتنا ثلاثة ، لأنّ الخبر، لكونه محلاً للفائدة ، وجب أن يتوجّه النهي اليه ، فلا يكون النهي هو القول بالتثليث ، فلا يستلزم التوحيد ، اما لأنّ المفهوم منه تفرد المبتدأ مع تعدده ، او لأنّ النهي عن الشيء انما يستلزم الأمر ضده ، اذا كان له ضد واحد ، والتثليث له أصداد كثيرة ، منها : التوحيد ، وهذا ليس بشيء ، لانه غير مسوق لبيان التوحيد حتى يشترط إفادته له ، بل للنهي عن التثليث . والنصارى كانوا يعتقدون ويقولون ، إنّ الهتنا ثلاثة ، فهناهم الله أن يقولوا ذلك ، وليس عدم استلزام الشيء لشيء استلزام لعدم ذلك الشيء حتى يكون التقدير محالاً ، نعم لو قال الموحد : ليس آلهتنا ثلاثة ، لكان قد احال ، لانه يفيد تقدير المبتدأ على حاله، ونفي الخبر عنه فينافي التوحيد الذي يعتقد ، ولأجل عدم استلزام قوله : "ولا تقولوا ثلاثة " للتوحيد ، ثنى الكلام بقوله : "إنما الله إله واحد " ولو كان الأمر كما ذكر ، لكان ذلك تأكيداً ، والأصل التأسيس ، ثم إنّ التقدير الذي ذكره يلزم منه زيادة الحذف وهو حذف الخبر ومتعلقه ، وحذف المبتدأ أيضاً مع عدم القرينة ، وليس له نظير في الكلام العربي فيجب طرحه "^(٦٩).

ومن ذلك نلاحظ أنّ محمد بن علي الجرجاني قد قال بخلاف ما ذهب اليه الزمخشري الذي رأى أنّ المحذوف هو المبتدأ وليس الخبر ، وخالف أيضاً ، ما قال به عبد القاهر الجرجاني ، إذ ذهب الى أنّ النص مسوق لبيان التوحيد و النهي عن التثليث ، و أرى أنّ الامرين واحد، إذ أنّ النهي عن التثليث هو

تأكيد للتوحيد والإقرار به ، وبذا يكون رأي عبد القاهر الجرجاني هو الأقرب الى الصواب من رأي الزمخشري وصاحب الاشارات .

أما دواعي مجيء المسند نكرة فقد ذكر القزويني فيها : إفادة عدم الحصر و العهد والتنبيه على ارتفاع الشأن او انحطاطه "(٧٠)".

وقد زاد صاحب الإشارات عليها بقوله : إن تذكر المسند لعدم ارادة فائدة زائدة على الخبر به كالعهد و الحصر ، وكذلك يكون المخاطب مأموراً بان يصف المبتدأ ، او لإرادة كماله لاصل الخبر ، ومن ثم لقصد المبالغة ، اذا كثر صدوره من المبتدأ ، وتخصيصه بالاضافة او الوصف لتكميل فائدته بالامتياز نحو : زيد غلام جيد"(٧١)".

أما تعريفه باللام فقد عده محمد بن علي الجرجاني أنه للعهد نحو : زيد المنطلق ، اذا كان المخاطب عالماً بوجود المنطلق ، او للقصر اذا ظنّ المخاطب او توهم أنّ المنطلق غير زيد ، مشيراً الى أنّ قصر الخبر يكون مقيداً بزمان أو مقيداً بصفة كقول الاعشى :

هو الواهب المائة المصطفى

ة إما مخاضاً وإما عشاراً(٧٢)

و اذا لم يكن سبباً للعهد والقصر لم يفد الكلام غير تعيين أصل الخبر ، مثل قول الشاعرة (الخنساء)

إذا قبح البكاء على قتيل

رأيت بكاءك الحسن الجميلاً (٧٣)

وكان له رأي وموقف مما ذكره القزويني من دواعي تعريف المسند باللام ، اذ قال القزويني : "وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكماً على أمر معلوم بطريق من طرق التعريف بأمر آخر له كذلك ، وإما لازم حكم بين أمرين ، كذلك تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف ، يكون السامع عالماً باتصافه بأحدهما دون الآخر ، فاذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالآخرى ، تعتمد الى اللفظ الدال على الاول ، وتجعله مبتدأ ، وتعتمد الى اللفظ الدال على الثانية ، وتجعله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يجله من إتصافه للثانية ، كما اذا كان للسامع أخ يسمى زيداً ، وهو يعرف بعينه واسمه ، ولكن لا يعرف أنه أخوه ، وأردت أن تعرفه أنه أخوه ، فتقول له : زيد أخوك سواء عرف أن له أخاً ولم يعرف أن زيداً أخوه ، او لم يعرف أن له أخاً أصلاً . وإن عرف أن له أخاً في الجملة ، وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ، إما اذا لم يعرف أن له أخاً أصلاً فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً ، فظهر الفرق من قولنا: زيد أخوك ، وقولنا : أخوك زيد ، وكذلك اذا عرف السامع إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمه ، وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه ان زيداً متصف به ، فتقول : زيد المنطلق ، و إن أردت أن يعين عنده المنطلق قلت : المنطلق زيد ، لا يقال : زيد دال على الذات ، فهو متعين للابتداء تقدّم أو تأخر ، والمنطلق دال على أمر نسبي ، فهو متعين للخبرية تقدّم أو تأخر "(٧٤)".

وقد علق محمد بن علي الجرجاني ، بعد أن لخص رأي معاصره ، على ذلك قائلاً : " علل المعاصر تعريف المسند باللام بما صار خلاصته : أنه يجوز ان يكون لذات واحدة صفتان كالأخوة وكونه مسمى بزيد ، فإذا علم المخاطب اتصافها بأحدهما دون الأخرى جعلها المتكلم باعتبار الصفة المعلومة مسنداً إليه ، وباعتبار المجهولة مسنداً ، فتقول : زيد أخوك ، اذا كانت صفة الأخوة المجهولة فقط ، وأخوك زيد اذا كان بالعكس . وكذلك اذا كانت الصفتان معلومتين ، لكن اسناد أحدهما الى الذات مجهولة دون اسناد الى الأخرى كما انه علم أن له أخاً ، وعلم أن في الوجود رجلاً منطلقاً في الجملة ، ولم يعرف أن المنطلق هو أخوه فيخاطب بـ (أخوك المنطلق) . قلت : هذا الكلام صحيح ، لكن لا يصلح ان يكون تعليلاً لما قصده من كون الخبر معرفة ، لو قال المتكلم بدل قوله : زيد أخوك ، زيد أخ لك ،

لحصل مقصوده ، فعدوله الى التعريف يحتاج الى تعليل غير ما ذكره ونعم يصح ان يكون تعليلاً لكون المعرفة خبراً وبينهما فرق لا يخفى على الفطن^(٧٥).

وهذا يعني أن صاحب الإشارات يوافق البلاغيين الذين ينفون المساواة بين المبتدأ والخبر في حالة التعريف ، وعندهم أن المبتدأ يبقى مبتدأً تقدم أو تأخر ، وكذلك الخبر ، لأن المبتدأ في نفسه عبارة الذات ، ثم إن الذات تختص بالإبتداء والصفة بالخبرية أحق من العكس ، وبذا يكون تعليل محمد بن علي الجرجاني أقرب الى الدقة والمعقول من تعليل القزويني .

أما الإخبار بالجملة فقد كانت لمحمد بن علي الجرجاني ، على الرغم من أنه يتفق مع كثير من البلاغيين ، إشارات وتنبيهات في تفسير بعض النصوص وتوجيهها .

فالمعروف عند البلاغيين العرب أن الجملة الاسمية تفيد ثبوت الحكم ، والجملة الفعلية تفيد الحدوث والتجدد . قال عبدالقاهر الجرجاني : " إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدد شيئاً بعد شيء ، وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء " ^(٧٦).

وذهب الزمخشري الى المعنى نفسه ، وهو يفسر قوله تعالى : ((واخشوا يوماً لا يجزي والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً)) ^(٧٧). إذ قال : "إن قلت : قوله : ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً وارد على طريق من التوكيد لم يرد عليه ما هو معطوف عليه . قلت : الأمر كذلك ، لأن الجملة الاسمية أكد من الجملة الفعلية " ^(٧٨).

وجاء في "حسن التوسل " : أن المقصود من الخبر إن كان هو الاثبات المطلق فيكون بالاسم ، لقوله تعالى : ((وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد)) ^(٧٩) وإن لم يتم ذلك إلا باشعار زمانه فيكون بالفعل كقوله تعالى : ((هل من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض)) ^(٨٠) فإن المقصود لا يتم بكونه معطياً للرزق ، بل يكون معطياً في كل حين وأوان ^(٨١).

والى هذا المعنى أشار محمد بن علي الجرجاني بقوله : " إذا أريد الإخبار بالجملة ، فإن أريد الحدوث أتى بالجملة الفعلية ، وإن أريد الثبوت أتى بالإسمية . ولما مشهور أن الثبوت أبلغ من الحدوث مطلقاً ، لعدم استلزام الحدوث الثبوت " ^(٨٢).

وهو يرد ، في هذا الباب ، على بعض سابقيه ومعاصريه ^(٨٣) وبخاصة في تفسيرهم لقوله تعالى : ((قالوا سلاماً)) ^(٨٤) إذ اعترض ، في توجيه الآية الكريمة ، على ما ذهب اليه القزويني الذي قال : " وفعليتها لإفادة التجديد ، واسميتها لإفادة الثبوت ، فإن من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ، ومن شأن الإسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة : ((قالوا : سلاماً ، قال : سلام)) إذ أصل الاول نسلم عليكم سلاماً ، وتقدير الثاني : سلام عليكم . كأن إبراهيم (عليه السلام) قصد أن يجيبهم بأحسن ما حيوه به أخذاً بأداب الله تعالى في قوله : ((وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها)) ^(٨٥) .

قال صاحب الإشارات والتنبيهات معترضاً على قول معاصره (القزويني) : " وأما ترجيحه للرفع فهو بالعكس في مثل هذه الصورة ، وتحقيقه أن الشيء الذي يصل الى كماله بالتدريج ، وإذا كان كماله مطلوباً ، فإما أن يقع الطلب في أثناء حركته الى الكمال ، أو بعد انتهائه الى الكمال ، فإن كان الاول : فإن طلب ثبوته وبقائه انصرف الى القدر الذي وقعت فيه الحركة ، وإن طلب حدوثه انصرف الى ما بقي الى العناية . وإن كان الثاني فلا يطلب إلا بقاءه ، إذ لم يبق منه شيء يطلب حدوثه . فتحية الملائكة لما كانت في أثناء حركة إبراهيم (عليه السلام) الى كماله وجب أن تكون على الوجه الأبلغ بالحدوث ، لينصرف الى ما بقي من الحركة الى غايتها ، ولا يفهم الحدوث إلا بالجملة الفعلية ، ولذلك نصبوا (سلاماً) ، ولو رفعوه انصرف الى بقاء ما وقعت الحركة من الكمال ، فيكون أدون من الاول .

ومصادق ما ذكرناه أن تحية أهل الجنة بالرفع . قال تعالى : ((سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين)) ^(٨٦) ، لأنهم وصلوا الى غاية كمالهم اللائق بهم ، ولو نصبوه لطلبوا ما يمنع حصوله . وأما تحية

الإنسان بعضهم لبعض بالرفع فعلى سبيل البقاء لا كراهة مواجهة المحيا بنسبته الى النقص من طلب حصول الكمال " (٨٧)

متعلقات الفعل

يتفق صاحب الاشارات والتنبيهات مع النحاة والبلاغيين في حال الفعل ومتعلقاته^(٨٨)، إذ يقول: "الفعل لكونه حادثاً يحتاج الى محدث، ولكونه عارضاً يحتاج الى محل، ثم المحل يجوز أن يكون هوذا الفاعل وهو اللازم، ويجوز أن يكون غيرها وهو المتعدي" (٨٩). ولكنه، مع هذا الاتفاق، كانت له إشارات وتنبيهات على ما ذهبوا إليه في تفسير أحوال متعلقاته نعرضها إن شاء الله، في ما يأتي: _

أولاً: حذف المفعول به

يميل العرب إلى الإيجاز لدواع بلاغية^(٩٠)، ويتمثل هذا الميل بحذف بعض مكونات الجملة العربية لقرينة دالة على المحذوف، وهذه

الظاهرة في اللغة إذا حسن الإتيان بها من دون تعمل، هي البلاغة بعينها إذ إنَّ "البلاغة حسن الاقتضاب عند البداهة" (٩١).

وقد أولى البلاغيون هذا الباب أهمية كبيرة، وعدّه بعضهم شبيهاً بالسحر إذ يقول: هو دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر" (٩٢). وهذا يقتضي من المتلقي أن يتوقف طويلاً أمام النص يتأمل ويحلل ويعيد التركيب لكشف عناصر السحر فيه، مما يجعل "ترك الذكر أفصح من الذكر" الذي يصيب ذهن السامع بالخمول في كثير من الأحيان.

وكان لمحمد بن علي الجرجاني إشارات إلى إيجاز الحذف، ومنه حذف المفعول به وأغراض ذلك، إذ يقول: "ويعرض المفعول به للحذف إما نسياً منسياً، لانهصار القصد في النسبة الفاعلية، أو لعدم إرادة فرد معين من أفراد، بل أي فرد كان، فيكتفي باقتضاء الفعل إياه، أو لإرادة الإيهام والبيان، ويحذف لكون ذكره فيه نوع من القبح، أو لأمر لفظي فقط أو لمجرد الاختصار" (٩٣).

وقد ناقش صاحب الإشارات بعض سابقه ومعاصريه في ما ذهبوا إليه من تفسير بعض آيات القرآن الكريم، من ذلك ردّه على السكاكي الذي أرجع الحذف إلى الرغبة في الاختصار^(٩٤) في تفسير قوله تعالى: ((ولمّا ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون، ووجد من دونهم امرأتين تذودان، قال: ما خطبكما، قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير، فسقى لهما)) (٩٥).

قال محمد بن علي الجرجاني راداً: "والحق أنه من باب انحصار القصد في النسبة الفاعلية.. والاختصار حصل بالعرض" (٩٦).

بيد أن تأمل الرايين يظهر أن لافرق بينهما في بيان المعنى المقصود، فكلاهما يؤكد أن الحذف قد أفاد الاختصار سواء أكان هو المقصود أم جاء نتيجة لذلك.

وهذا الاتفاق نلاحظه في ردّه على ما قاله القزويني في تفسير قوله تعالى: ((قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن * أيّ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)) (٩٧). قال القزويني: "واعلم أنه قد يشتبّه الحال في أمر الحذف وعدمه، لعدم تحصيل معنى الفعل، فإنّه يظنّ أن الدعاء فيه بمعنى النداء، فلا يقدر في الكلام محذوف، وليس بمعناه، لأنّه لو كان بمعناه لزم: إمّا الإشتراك أو عطف الشيء على نفسه، لأنّه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول، وإن كان مسماهما واحداً لزم الثاني، وكلاهما باطل، تعالى كلام الله عزّ وجلّ على ذلك. فالدعاء في الآية بمعنى التسمية التي تتعدى إلى المفعولين، أي سمّوه الله أو الرحمن، وأيّ ما تسموه فله الأسماء الحسنى، كما يقال: فلان يدعى الأمير، أي يسمى الأمير" (٩٨).

وقال محمد بن علي الجرجاني منبهاً على ما في قول القزويني من خطأ، معترضاً على ما ذهب إليه قائلًا: " لا نسلم مجيء الدعاء بمعنى التسمية ، فضلاً على أن تكون مرده هنا ، وقولهم فلان يدعى الأمير ، معناه ينادى بلفظ الأمير ، وهو يتعدى الى المفعول الاول بنفسه ، والى الثاني بحرف الجر ، ثم ينصب بنزع الخافض ، وقوله تعالى : ((ادعوا الله)) ، أي نادوه باسم الله ، او باسم الرحمن وإيّا ما تدعوه ، أي بأي اسم تتنادونه فله الاسماء الحسنی . قوله يلزم عطف الشيء على نفسه ، إن كان معناه واحداً ، قلنا : انما يلزم ذلك إن لو كان عطف المسمى على المسمى ، اما لو كان عطف الاسم على الاسم فلا يلزم لتغايرهما ، إن قال يلزم حذف الخافض ، والاصل عدمه ، قلنا : وكذلك اذا كان بمعنى التسمية ، كان معنى فلان يدعى (الأمير) يسمى بالأمير ، فيكون مشترك الالزام ويترجح كونه . بمعنى النداء المطلق بأن الأصل عدم الاشتراك " (٩٩) .

والواضح ، في الرأيين أنهما لا يختلفان في مسألة الحذف ، وأنما إختلافهما في معنى الفعل (ادعوا) . فالقزويني يرى أنه بمعنى التسمية ، في حين يرى محمد بن علي الجرجاني أنه بمعنى النداء .

ثانياً : تقديم بعض متعلقات الفعل

للتقديم أثر بلاغي في بيان المعاني وتثبيتها في ذهن المتلقي ، فضلاً عما يخلفه في نفسه من لذة فنية وما يحققه من فوائد، يقول عبدالقاهر الجرجاني : _ فهو باب كثير الفوائدجّم المحاسن ، واسع التصرف ، بعيد الغاية ، لا يزال يفتّر لك عن بديعه ، ويفضي بك الى لطيفة ، ولا تزال ترى شعراً يروّك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثمّ تنظر فتجدسبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء وحوّل اللفظ من مكان الى مكان " (١٠٠) .

ولأهمية هذا المتغيّر الاسلوبي عني به البلاغيون القدماء عناية كبيرة، إذ تتحقق به أغراض متعددة ، كبيان أهمية المتقدم ، والى هذا اشار سيبويه (ت ١٨٠ هـ) بقوله: "كأنهم إنما يقدّمون الذي ببيانه أهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم " (١٠١) .

وفي فوائده وأهميته يقول التفتازاني(ت ٧٩١ هـ): " والتخصيص لازم للتقديم غالباً ، أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق ، وانما قال غالباً ، لان اللزوم الكلي غير محقق ، إذ التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام والتبرك والاستلذاذ و موافقة كلام السامع وضرورة الشعر أو رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك " (١٠٢) .

وكان لمحمد بن علي الجرجاني ، في تقديم متعلقات الفعل ، إشارات و تنبيهات ، إذ ذكر دواعي التقديم وغاياته ، إذ يقال : " يعرض لبعض متعلقات الفعل تقدّم على صاحبه ، إما لأصالته كتقدم الفاعل على المفعول ، وتقدّم المفعول الاول على الثاني في باب أعطيت ، واما لكونه أهم من غيره ، أو تقدّم ، لأن في تأخير اختلاف المعنى المراد أو لفائدة لفظية كمراعاة الفاصلة " (١٠٣) .

وهو لم يكتف بالاشارة الى دواعي التقديم و التنبيه على فوائده ، بل وقف عند رأي بعض البلاغيين العرب في تقديم بعض متعلقات الفعل ، وهم يعللون التقديم في قوله تعالى : ((وجعلوا الله شركاء)) (١٠٤) فقد قال السكاكي : تكون العناية بتقديمه والاهتمام بشأنه ، فإذا قال أحد : عرفت شركاء الله ، يقف شعرك فزعاً ، وتقول : الله شركاء " (١٠٥) .

وقد ردّ عليه القزويني بقوله : أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه ، لكونه في نفسه نصب عينيك ، والتفات خاطرِكَ إليه بالتزايد ، كما تجدك قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك : ما تتمنى ، تقول : وجه الحبيب أتمنى ، وعليه بأنّ الله شركاء مفعول للفعل (جعلوا) (١٠٦) .

وقد ناقش محمد بن علي الجرجاني قول القزويني مشيراً الى صحة ما ذهب إليه السكاكي ، إذ يقول : "والتحقيق أنّ نسبة الشركاء الى الله هي المنكرة ، لكونها ممتنعة ، وعلة هذا الامتناع ، وهو مفهوم الله لا مفهوم الشركاء ، لجواز اسناد الشركاء الى غير الله ، وهو الذي أوجب الاعتناء بالله ، ووجب الاعتناء بتقديمه على الشركاء ، وهذا مراد السكاكي " (١٠٧) .

يتضح مما سبق أنّ ما ذهب اليه السكاكي و محمد بن علي الجرجاني كان أقرب الى معنى الآية الكريمة ، إذ إنّ ردّ القزويني لم يكن واضح المعنى ، لأنّ العناية قد جاءت في تقديم لفظ الجلالة ، لكي يكون منزهاً عن الشريك .

ثالثاً : تقديم المفعول

شأن المفعول أن يتأخر عن الفاعل ، لكنه يتقدّم ، لتحقيق غرض بلاغي^(١٠٨) يقول ابن يعيش(ت ٦٤٣هـ): "والعرب تقدّم ما هم ببيانّه أعنى نحو قوله تعالى : ((إياك نعبد وإياك نستعين))"^(١٠٩) ، وأصل الكلام :نعبدك ونستعينك ، فقّدّم المفعول لضرب من العناية بالمعبود سبحانه ، ولو أتى به على أصله لجاز ، إلا أنه يكون خبراً ساذجاً بلا تخصيص ولا دلالة على العناية"^(١١٠). وقال السكاكي : " والتخصيص لازم للتقديم ، ولذلك تسمع أئمة المعاني في معنى ((إياك نعبد وإياك نستعين)) يقولون : نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ، ونخصك بالاستعانة منك لا نستعين أحداً سواك"^(١١١).

وقد عدّ ابن الحاجب(ت ٦٤٦هـ) تقديم المفعول للأهم وليس للتخصيص إذ قال : "الله أحمد على طريقة (إياك نعبد) تقديرأ للأهم وما ينقل للحصر لا دليل عليه والتمسك فيه يمثل (بل الله فاعبد) ضعيف ، لأنه قد جاء (فاعبد الله) مثله"^(١١٢).

وقد ردّ محمد بن علي الجرجاني بقوله : "لأنه ليس عدم إفادة التأخير التخصيص ، إفادة لعدم التخصيص ، ليكون سبباً لضعف إفادة التقديم التخصيص ، لأن السالبة البسيطة لا تستلزم الموجبة المعدولة المحمولة فيكون تأخير المفعول غير مستلزم للتخصيص ولا لعدمه ، فلا ينافي إفادة تقدمه التخصيص . والحاصل أنه إن تعلق القصد بعبادة الله فقط أخر المفعول ، وإن تعلق بعبادته وعدم عبادة غيره قدّم"^(١١٣).

وبمقارنة هذه الاقوال ببعضها نرى صحة رأي صاحب الاشارات ، وذلك لأنّ التقديم للعناية لا ينفي التخصيص ، وإنّ التقديم جاء للتخصيص ، لأنّ فعل الأمر مقترن بالفاء ، وهذا موجب للتقديم مضافاً الى أنّ العبادة مخصصة لله وحده .

رابعاً : تقديم الجار والمجرور

لاحظ البلاغيون العرب أنّ المتكلم ، تحت ظرف معين او غرض في نفسه ، يقّدّم الجار والمجرور ، وكان لهم في ذلك أقوال وآراء . قال السكاكي : " يتفاوت جلاءً وخفاءً ، لطيفاً وألطف ، والخواطر في مضمارها يتباين عن ضليع لا يشقّ غباره ، ومن ظالع لا يؤمن عثاره"^(١١٤).

ثم ضرب لنا مثلاً من سورة القصص قوله تعالى : ((وجاء رجل من أقصى المدينة))^(١١٥) فذكر الجار والمجرور بعد الفاعل ، وهو موضعه ، وقوله تعالى في سورة يس ((وجاء من أقصى المدينة)) ، فقّدّم لما كان أهم ، ثم علل التقديم بالعناية^(١١٦) . التي سمّاها التفازاني الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع^(١١٧) .

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني الى غرض التقديم بقوله : " وحكم الجار والمجرور في إفادة التقديم التخصيص ، وحكم المفعول به اذا قلت : بزيد مررت أفاد ما مررت إلا بزيد "^(١١٨) . وقد اعترض على معاصره في تفسير قوله تعالى : ((وارسلناك للناس رسولا))^(١١٩) ، إذ ذهب معاصره الى القول : " والتخصيص في غالب الأمر لازم للتقديم ، ولذلك يقال في قوله : ((وارسلناك للناس رسولا)) معناه لجميع الناس من العرب والعجم ، على أنّ التعريف للاستغراق ، لا لبعضهم المعين ، على انه للعهد ، أي للعرب ، ولا لمسمى الناس ، على أنّه للجنس ، لئلا يلزم من الاول اختصاصه بالعرب دون العجم ، لانحصار الناس في الصنفين ، ومن الثاني اختصاصه بالانس دون الجن ،

لأنحصار من يتصور الإرسال اليهم من أهل الأرض فيهما وعلى تقدير الاستغراق لا يلزم شيء من ذلك ، لأنّ التقديم لما كان مفيداً لثبوت الحكم للمقدّم ونفيه عما يقابله كان التقديم (للناس) على (رسول) مفيداً لنفي كون (رسولا) لبعضهم خاصة ، لأنه هو المقابل لجميع الناس لا لبعضهم مطلقاً ولا غير جنس الناس " (١٢٠) .

واعتراض محمد بن علي الجرجاني وردّه عليه ، بعد أن أشار الى قول معاصره ، يتضح من قوله : " وفيه نظر ، لأنّ العموم مستفاد من اللام الاستغراقية لا من التقديم ، أن قال اللام مشتركة بين النوعية والعهد والاستغراق ، وإنما يتعين الاستغراق بالتقديم " (١٢١) ، ثم يضيف قائلاً : " والحق أنه ليس من باب التقديم ، بل يتعلق الجار والمجرور بارسلناك ، أي ارسلك لتكميل الناس وهدايتهم ، ورسولا حال عن الكاف " (١٢٢) .

والحق أنّ ما ذهب اليه محمد بن علي الجرجاني صائب ، إذ إنّ الاستغراق مستفاد من اللام ، وهذا ما عليه علماء البلاغة (١٢٣) ، ولذلك جاء الاستغراق عن طريق اللام لا عن طريق التقديم .

القصر

أشار محمد بن علي الجرجاني ، في مبحث القصر ، الى ما ذهب اليه بعض البلاغيين في طريقة القصر بـ(انما) ، منتبهاً على ضعف مذهبهم .

وهو ، في ذلك ، يشير الى ما ذهب اليه السكاكي والقزويني اللذان استحسنا رأي علي بن عيسى الربعي (ت ٤٢٠ هـ) الذي يرى أنّ القصر بـ(انما) يفيد تأكيداً على تأكيد إذ قال السكاكي : " إنّ كل كلمة لما كانت لتأكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة لا النافية على ما يظنه من لا وقوف له بعلم النحو ضاعف تأكيدها ، فناسب ان يضمن معنى القصر ، لان قصر الصفة على الموصوف ، وبالعكس ليس إلا تأكيداً بالحكم على تأكيد " (١٢٤) وقد جاء في الايضاح ما قاله السكاكي في هذه المسألة (١٢٥) .

وقد قال محمد بن علي الجرجاني واصفاً هذا الرأي بالضعف : " واستحسن هذا الوجه السكاكي والمعاصر ، وانما هو أضعف من بيت العنكبوت ، لان هذه المقدمات أي : كون ما في (انما) للتأكيد ، وكون القصر تأكيداً على تأكيد ، وكون زيد جاء لا عمر وللقصر ، وانه يفيد التأكيد كلها ممنوعة . وأقرب منه قول من قال من الاصوليين أنّ (إن) للاثبات و (ما) للنفي ومن المحال تواردهما على شيء واحد ، فتكون (إن) لاثبات المذكور و(ما) لنفي ما عداه وهو القصر ، وإن كان ايضاً لا يخلو من ضعف ، لانا نمنع كون (ما) هنا للنفي وعلى تقدير كونها للنفي نمنع انه يرجع الى ما عدا المذكور ، لإمكان توارد النفي والاثبات على الحكم المذكور اذا اختل شروط من شروط التناقض " (١٢٦) . والنظر في ما قيل في هذه المسألة يظهر أنّ ردّ محمد بن علي الجرجاني لم يكن واضحاً ، اذ انه اكتفى بكلمة (ممنوعة) واستحسن

رأي الاصوليين ، لكنه عاد فضعفه ، في حين ان السكاكي والقزويني اكدا أنّ (ما) هي ليست النافية ، وهذا يعدّ وهماً منه ، لانهما وضحا نوعية (ما) في هذه المسألة .

ومن الامور التي اشار اليها محمد بن علي الجرجاني معترضاً على ما ذهب اليه القزويني الذي عدّ القصر بـ(انما) يتضمن معنى (ما) و(إلا) ، إذ يقول : " والدليل على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى (ما) و (إلا) ، لقول المفسرين في قوله تعالى : ((انما حرم عليكم الميتة والدم)) (١٢٧) بالنصب ، معناه ما حرم عليكم إلا الميتة ، وهو مطابق لقراءة الرفع في باب (المنطلق زيد) ، ولقول النحاة : (انما) لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه " (١٢٨) .

وجاء ردّ محمد بن علي الجرجاني بقوله : " ظن كثير من أهل العربية منهم المعاصر أنّ القصر بـ(انما) هو من الاخير بخلاف (إلا) وهو فاسد ، اذ لا فرق بين (إلا) و (انما) في أنّ القصر في الاولى

بمعنى انما ضرب زيد عمراً ، فزيد في الصورتين ليس ضارباً إلا لعمرو ، وعمرو يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد ، ومعنى انما ضرب عمراً زيد : ما ضرب عمراً إلا زيد . ف(عمراً) فيهما ليس مضروباً إلا لزيد ، زيد يجوز ان يكون ضارباً لغيره " (١٢٩) .

وبعد الموازنة بين القولين نجد أن لا خلاف بينهما في هذه القضية ، اذ انهما متفقان في أن القصر بـ(انما) مثل القصر بـ(ما) و(إلا) وعلى هذا كثير من النحاة والبلاغيين ، ولكنهما يختلفان في اداء المعاني " (١٣٠) .

ومن مسائل القصر التي أشار إليها محمد بن علي الجرجاني معترضاً مسألة القصر بـ(لا) و (بل) ، اذ ردّ على ما ذهب إليه معاصره الذي قال : إنّ للقصر طرقتاً " منها : العطف كقولك في قصر الموصوف على الصفة إفراداً : زيد شاعر لا كاتب ، او ما زيد كاتب بل شاعر ، وقلباً : زيد قائم لا قاعد ، او ما زيد قاعد بل قائم ، وفي قصر الصفة على الموصوف افراداً او قلباً بحسب المقام : زيد قائم لا عمر ، وما عمرو قائماً بل زيد " (١٣١) .

وفد اعترض محمد بن علي الجرجاني على ما ذكره القزويني معاصره مشيراً الى أنه ليس بشيء قائلاً : " وهذا ليس بشيء ، لأن اثبات صفة لمعين ونفيها عن معين آخر ليس بقصر ، بل القصر هو اثباتها لمعين ونفيها عن غير ذلك المعين أعم من ان يكون زيداً او عمراً او غيرهما ، فهو أعم من الاول ، نعم لو قيل : زيد شاعر لا غير كان قصراً " (١٣٢) .

وقد ذهب السبكي في ذلك مذهبه ، اذ ذهب الى قول أن (بل) هي أبعد عن القصر من غيرها اذ إنّ قولك : (ما زيد قائم بل قاعد) لا قصر فيه ، وهو أبعد عن القصر ، لأن اطلاق (بل) العاطفة للقصر لا يصح ، وذلك لان (بل) عاطفة ولا تعطف إلا المفرد " (١٣٣) .

ويبدو لنا، من خلال ملاحظة ما قيل في هذه المسألة ، أن ما ذهب إليه صاحب الاشارات أرجح مما ذهب إليه معاصره ، اذ أنّ القصر هو ، في الأساس ، حبس الصفة على الموصوف ، او الموصوف على الصفة ، وليس الغرض منه النفي .

الخبر و الإنشاء

نظر محمد بن علي الجرجاني في الخبر والانشاء ، فكانت له آراء ومذاهب خالف فيها سابقيه ومعاصريه تعريفاً ودلالة .

فقد عرّف الإنشاء بأنه : " كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوقه بنسبة اخرى " (١٣٤) ، وبذلك أخرج الخبر من التعريف ، لانه مسبوق بنسبة اخرى هي حكاية عنها ، فالتطابق يجعل الخبر صادقاً وعدمه يجعله كاذباً .

ثم خالفهم (١٣٥) في دلالة الخبر على الصدق والكذب وعدم دلالة الانشاء على ذلك قائلاً : " قول مَنْ قال : إنّ الانشاء كلام لا يصح أن يقال إنّّه صادق او كاذب ضعيف ، لان الصادق والكاذب نوعان للخبر او صفتان له ، فيكون في تقدير أنّ الانشاء هو الذي لا يصح أن يكون خبراً صادقاً او كاذباً ، وهو تعريف الشيء بما يساويه من المعرفة والجهالة ، لتساوي النوعين الداخلين في جنس واحد في الرتبة ، على أنّ ذلك ليس بمساو الانشاء لأنّ الانشاء أيضاً يحتمل الصدق والكذب من وجه على ما يأتي تقديره ، وايضاً أنه غير مفيد لحقيقة الانشاء لمن أرادها " (١٣٦) .

وبذلك يكون صاحب الاشارات اول مَنْ ذهب الى أنّ الانشاء يرد محتملاً للصدق والكذب ، وقد ذهب هذا المذهب بعض المحدثين (١٣٧) .

وخالف البلاغيين الذين عدّوا الانشاء قسيم الخبر ، مشيراً الى أنّ الخبر أسبق من الانشاء ، لان الخبر هو الطارئ على الاول ، إذ يقول : " الخبر والانشاء ، وإن كانا نوعين متكافئين لا سبق لأحدهما

على الآخر في المعنى ، لكن الخبر في اللفظ والوضع أصل ، والانشاء طارئ عليه ، وكل طارئ على شيء لا بد له من دلالة ، وتلك الدلالة إما لفظية أو معنوية ^(١٣٨) .

ومن هذا جاء تقسيمه الانشاء ، اذ عدّ اللفظية ، هي : إما أداة كحروف النهي والاستفهام والترجي والنداء ، أو تغيير الصيغة وهو أمر المخاطب المأخوذ من المضارع ، وفعل المدح والذم كنعم وبئس . والمعنوية فألفاظ العقود كبعث واشترت وزوجت وطلقت ، فإن العلم يعدم وقوع الفعل في الماضي دلالة على كونها للانشاء ، وكذلك فعلا التعجب : ما أفعله وأفعل به ^(١٣٩) . وله ، فضلاً على ذلك ، إشارات وتنبيهات على ما ذهب اليه بعض سابقه ومعاصريه في استعمالات بعض أدوات الاستفهام .

فالسكاكي عدّ (هل) لطلب التصديق ، وأنها تخصص الفعل المضارع بالاستقبال ويرى أنه لا يصح ان يقول : هل تضرب زيداً وهو أخوك ، على نحو : أتضرب زيداً وهو أخوك ، في ان يكون الضرب واقعاً في الحال ، ولكن (هل) لطلب الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، اذ إن الاثبات والنفي لا يتوجهان الى الذات ، وانما يتوجهان الى الصفات ^(١٤٠) ، وقد ذهب القزويني ، في ذلك ، مذهبه ^(١٤١) .

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني الى هذا المذهب منبهاً على ما فيه من وهم قائلاً : " وفيه نظر ، لان اختصاص (هل) بلفظ زمني مسلم ، لكن كونه علة هذا الحكم لكونه لطلب التصديق ، ولتخصيص المضارع بالاستقبال ممنوع ، لان التصديق غير مستلزم للفعل ، وكونها مخصصة للمضارع بالاستقبال ايضاً غير مستلزم لذلك ، وانما يستلزم أن لو كانت مختصة بالمضارع أدلّ بالفعل ، لكن ليس فليس ، على أن ذلك مصادرة على المطلوب قوله ، لهذا كان قوله تعالى : ((فهل أنتم شاكرون)) ^(١٤٢) الى آخره الحكم فيه مسلم ، لكن كونه معللاً بما ذكره ممنوع ، لان العلة لكون " شاكرون " أولّ على طلب الشكر من " يشكرون " أن الاسم موضوع للثبوت ، والفعل للحدوث ، والمطلوب هو ثبوت الشكر ، لا الحدوث الخالي من الثبوت .

فالحق اذن أن (الهمزة وهل) كليهما لطلب فهم حدوث أمر ما وجوداً كان او عدماً ، والحدوث مختص بالفعل او ما فيه معناه ، ولذلك اقتضى الفعل . واما أن (هل) هي أدعى من الهمزة ، فلأن (هل) قد تأتي بمعنى (قد) ^(١٤٣) ، و (قد) من خواص الافعال ، وانما جاز العدول الى الاسم نظراً الى كونها واقعة موقع الهمزة ، والهمزة لاتختص بالفعل بل هي أولى به ^(١٤٤) .

ومن تأمل الاراء المذكورة يتبين لنا أن رأي صاحب الإشارات في تعليل الاستفهام بـ (هل) في الآية المذكورة ، أكثر ملائمة للمعنى مما ذهب اليه السكاكي والقزويني ، لان التصديق لا يستلزم الفعل ، كما أن (هل) غير مختصة بالفعل المضارع ، والدليل على ذلك قوله تعالى ((هل أتاك حديث الغاشية)) ^(١٤٥) ، فضلاً عن أن ما ذهب اليه صاحب الإشارات من أن (هل) أدعى للتصديق من الهمزة ، لأن أصلها (قد) ، وهو ما ذهب اليه معظم علماء العلم ^(١٤٦) .

أما (ما) الاستفهامية ، فالسكاكي يرى انها تستخدم للسؤال عن الجنس مستشهداً بقوله تعالى ((فما خطبكم)) ^(١٤٧) ذاهباً الى ان المعنى : أي أجناس الخطوب خطبكم ، وأنها ، كما يرى ، تأتي للسؤال عن الوصف ، إذ يقول : " ولل سؤال عن الوصف وقع بين فرعون وبين موسى ما وقع ، لأن فرعون حين كان جاهلاً بالله معتقداً أن لا موجود مستقبلاً بنفسه سوى أجناس الأجسام اعتقاد كل جاهل ، لا نظر له ، ثم سمع موسى قال : ((أنا رسول رب العالمين)) ^(١٤٨) ، سأل بـ (ما) عن الجنس سؤال مثله فقال : ((ومارب العالمين)) ^(١٤٩) ، كأنه قال : أي أجناس الاجسام هو ، وحين كان موسى عالماً بالله أجاب عن الوصف تنبيهاً عن النظر المؤدي الى العلم بحقيقته " ^(١٥٠) .

ولمحمد بن علي الجرجاني إشارات الى ذلك وتنبيه ، فهو يرى أن (ما) لا يسأل بها عن الوصف ، وهذا مذهب المحققين مبيناً أنها يستفهم بها عن مسمى اللفظ أو عن الماهية ، وفي ذلك يقول : " ولي فيه نظر ، لان المحققين منعوا أن يسأل بـ (ما) عن الوصف ، بل إما عن مسمى اللفظ أو عن الماهية ،

وهي الانسان ، وانما يقع الوصف في الجواب ، إذا لم يكن للمسؤول عنه ماهية معقولة كما تقع في جواب أي شيء هو من الاوصاف المختصة بالظاهرة ، ولا نسلم أن فرعون سأل عن جنس من الاجناس ، بل لما قال موسى (عليه السلام) : ((أنا رسول رب العالمين)) سأل عن ماهيته لظهور مسمى اللفظ لظنه أن له ماهية ، ولما عدل عن الجواب بالماهية الى الجواب بالاوصاف تعجب وعجب " (١٥١).

وبذا يكون ما ذهب إليه محمد بن علي الجرجاني أكثر صواباً ، إذ إن (ما) لا يستفهم بها عن الوصف ، بل يستفهم بها عن مسمى اللفظ أو حقيقته ، وإلى ذلك أشار الزجاجي بقوله : " (ما) تختص بما لا يعقل كونها اسماً " (١٥٢) ، مما يوحي أن السكاكي قد خلط بين السؤال وجوابه .

أما (من) الاستفهامية فللعلماء في تحديد المستفهم بها آراء . فالزجاجي يرى أنها تختص بالناس ، وفي ذلك يقول : " (من) تختص بالناس أو ذوي العقول والحال واحد ، إذ ليس في الدنيا من يعقل سوى الناس " (١٥٣).

في حين ذهب السكاكي الى أنها للسؤال عن الجنس من ذوي العلم ، إذ يقول : " وأما (من) فللسؤال عن الجنس من ذوي العلم ، تقول : من جبريل ؟ بمعنى أبشر هو أم ملك أم جني ؟ " (١٥٤) . أما القزويني فيرى ، رداً على السكاكي ، أنها للسؤال عن العارض المشخص لذي العلم ، إذ إن السؤال : من زيد ؟ يجاب عنه : زيد ونحوه مما يفيد التشخيص " (١٥٥) .

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني الى ما ذهبوا إليه ذاهباً في التنبيه الى ما في رأي السكاكي من وهم ، الى أن الموضوع للسؤال عن تعيين الجنس هو لفظ (ما) ، ولذلك يقع الجواب عن جنس معين ، وأن (من) موضوعة للسؤال عن تعيين شخص من ذوي العقول ، ولذلك لا يقع في الجواب غير شخص من العقلاء ، إذا قيل من هو ؟ فيجاب بنحو زيد أو عمرو . (١٥٦) . وقال معلقاً على ما ذهب إليه القزويني : " إن (من) تختص بالسؤال عن يوصف بالفعل " وبين الفعل والعلم فرق ، فإن الباري يوصف بالعلم لا بالعقل ، ولا يطلق عليه لفظ (من) موصولة كانت أو استفهامية ، ولذلك قال تعالى : ((والسماء وما بناها والارض وما طحاها)) (١٥٧) ، ولم يقل : ومن بناها ، وإنما قال فرعون : من ربكما ؟ في خطابه موسى وهارون لجهله بالله تعالى ، واعتقاده أنه من ذوي العقول " (١٥٨).

وبذلك نجد أن رأي صاحب الإشارات في (من) الاستفهامية ، من خلال تنبيهه وما استشهد به من آيات القرآن الكريم ، هو الأصوب ، فضلاً عن مطابقة رأيه لما ذهب إليه النحاة في معنى (من) (١٥٩).

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني الى الاستفهام الإنكاري بقوله : "وكما يقع الإنكار على الإثبات كذا يقع على النفي كقوله تعالى : ((أليس الله بكاف عبده)) (١٦٠) وكما يقع الإنكار على معين ، كذا يقع على غير معين ، وأن شرط الإنكار أن يلي المنكر الهمزة " (١٦١) . وله على ما ذهب إليه بعض البلاغيين العرب ، في ذلك ، إشارة وتنبيه .

فالسكاكي قال فيه : " وإياك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو : أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو ضرب من احتمال الابتداء أو احتمال التقديم ، وتفاوت المعنى في الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ((أفأنت تكره الناس)) (١٦٢) ، وقوله تعالى : ((أفأنت تسمع الصم أو تهدي العمي)) (١٦٣) ، وقوله تعالى : ((أفهم يقسمون رحمة ربك)) (١٦٤) على التقديم ، فليس المراد أن الاذن ينكر من الله دون غيره ، ولكن أحمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار " (١٦٥) (س).

وقد نظر القزويني في قول السكاكي إذ يقول : " لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب ، أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزة فيه مظهراً ، لا يفيد توجه الإنكار الى كونه فاعلاً للفعل الذي بعده ، فهو ممنوع ، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قدر تقديم وتأخير و إلا فلا ، وعلى ما ذهب إليه في ما سبق ، فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه " (١٦٦) .

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني الى رأييهما منبهاً على وهم القزويني ومرجحاً رأي السكاكي ، إذ يقول : " قلت : هذا النظر صدر عنه من غير تأمل ، لأن مراد السكاكي لا شيء من الوجهين اللذين

ذكرهما ، بل أراد أنه ليس المراد التخصيص ، كما في نحو : أنا ضربت ، على نية التقديم والتأخير ، بل أراد إنكار الإذن من الله من غير التعرض لثبوت إذن غيره أو نفيه ، ولفظه صريح في ذلك " (١٦٧) .

فهو يتفق مع السكاكي على أن الابتداء هو لتقوية الحكم في الإنكار ، ورأيهما ، في هذا ، أرجح من رأي القزويني ، إلا أن صاحب الإشارات يختلف مع السكاكي الذي يرى أن الضمائر المرفوعة في نية التأخير تفيد التخصيص ، وذلك إذ يقول منبهاً : " وفيه نظر ، لأن الفرق بين (أنا ضربت) وبين هذه الآيات في إفادة التخصيص وعدمه مع اتحادهما في اللفظ تحكم محض ، إذ لا فرق سوى همزة الإنكار التي لا تأثير لها في ذلك ، وممن ذهب إلى أن تقديم الضمائر لإفادة التخصيص هو الزمخشري (١٦٨) .

أما أسلوب الأمر فإن صاحب الإشارات لا يختلف مع سابقه ومعاصريه ، بل جاءت إشارات وتنبيهاته ، في التعريف والشواهد ، مطابقة لهم (١٦٩) ، ولكنه ، مع ذلك ، له إشارات وتنبيهات على بعض ملاحظات السكاكي والقزويني في هذا الباب ، إذ ذهب السكاكي إلى القول بأن لام الأمر تستعمل في معاني الأمر ، ولا تأتي في غيرها إذ يقول : " وإطابق أئمة اللغة على إضافتهم نحو : (قم) و (ليقم) بقولهم صيغة الأمر ، ومثال الامر ولام الامر دون أن يقولوا صيغة الإباحة ولام الإباحة مثلاً " (١٧٠) .

وقد نبه محمد بن علي الجرجاني على ما في قول السكاكي من وهم بعد أن أشار إليه بقوله : " توهم السكاكي أن الأمر باللام يستعمل ، أيضاً ، في هذه المعاني ، ولذلك احتج على كون الصيغتين حقيقة في الأمر دون المعاني الباقية بإطابق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر ، كقولهم : صيغة الامر ، ومثال الامر ، ولام الامر ، دون أن يقولوا : صيغة الإباحة ، ولام الإباحة ، فذكر لام الأمر دون لام الإباحة يدل على ذلك ، وهو فاسد ، لعدم الاستعمال (١٧١) .

وهذا يعني أن عدم الاستعمال الذي ذكره السكاكي لم يكن صائباً ، إذ إن صيغة الامر تستعمل في غير الصيغ الحقيقية ، وتمتد إلى المعاني الباقية ، وبذا يكون اعتراض صاحب الإشارات على ما ذهب إليه السكاكي صائباً .

وله ، أيضاً ، إشارة إلى ما ذهب إليه السكاكي وتنبيه عليه في حصول الجزم بعد لام الأمر ، وهو يوضح قوله تعالى : (فهب لي من لدنك ولياً يرثني) (١٧٢) .

إذ قال السكاكي موضحاً : (كما عرفت ، وقولك في الامر ، : أكرمني أكرمك . قال تعالى : " فهب لي من لدنك ولياً يرثني " بالجزم . إما قراءة الرفع فالأولى حملها على الاستئناف دون الوصف ، لئلا يلزم منه أنه لم يوهب من وصف لهلاك يحيى قبل زكريا " (١٧٣) .

فمحمد بن علي الجرجاني يرى أن قول السكاكي هذا فيه نظر ، إذ يقول : " قلت : فيه نظر ، لأن الولي لا يكون إلا وارثاً ، لأنه لو لم تستلزم الولاية الوارثة لم يجز الجزم ، لأن الشرط سبب الجزاء ، والسبب يستلزم المسبب . فطلب السبب يستلزم طلب المسبب ، وعلى تقدير الرفع الاستئناف لو لزم ألا يكون كونه وارثاً مطلوباً ، لجواز أن يكون مطلوباً ، لكن لم يجب عليه ، إذ ليس من شرط الدعاء الإجابة (١٧٤) . ويبدو لنا أن هنا تطابقاً في ما ذهبوا إليه في هذه المسألة ، وكل ما في الأمر أن إشارة محمد بن علي الجرجاني وتنبيهه جاء بصورة أوضح وأوسع .

أما اشتراك الاساليب الانشائية في القرينة فقد ذكر القزويني اشتراك التمني والاستفهام والأمر والنهي فيها مغفلاً اساليب انشائية أخرى إذ يقول : " واعلم أن هذه الأربعة ، أعني (التمني والاستفهام والأمر والنهي) ، تشترك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها ، كقولك : ليت لي مالا أنفقه ، أي : إن أرزقه ، أو قولك : أين بيتك أزرع ؟ أي إن تعرفنيه ، وقولك : أكرمني أكرمك ، أي : إن تكرمني " (١٧٥) .

وقد نبّه صاحب الإشارات على ذلك الإغفال بقوله : " وفيه نظر من وجهين : أحدهما : أنّ ذكره هذه الأربعة دون الثلاثة الباقية ، وهي العرض والتحضيض والدعاء تخصيص من غير مخصص ، لاشارك الجميع في الحكم المذكور ، وثانيهما : أنّ ما ذكره من تقدير الشرط ، وإن اشتهر بين الأدباء أنّ هذه الأدوات كلها فيها معنى (إنّ) فلذلك انجزم الجواب ^(١٧٦) .

وقد أصاب محمد بن علي الجرجاني في إشارته وتنبيهه على عدم وجود مسوّغ لترك الثلاثة الباقية . أمّا أسلوب النداء فإنّ إشارته وتنبيهاته تنمّ عن تأكيد لما ذهب إليه سابقوه ومعاصروه فيه ، وبخاصة تبديل لفظ الانشاء بالخبر ^(١٧٧) .

الفصل والوصل

من مباحث علم المعاني التي كانت لمحمد بن علي الجرجاني ، فيها ، إشارات وتنبيهات ، مبحث الفصل والوصل ، وهو من المباحث التي استأثرت باهتمام العلماء العرب ، إذ تنبّه عليه المتقدمون ، وعني به المتأخرون ^(١٧٨) .

والشيخ محمد بن علي الجرجاني ، في دراسته الفصل والوصل ، يهتدي بمن سبقه من البلاغيين العرب إلا أنّ له إشارات الى ما ذهب إليه بعضهم منبهاً على ما فيه من وهم وأمر يقتضي التأمل والنظر .

فقد أشار الى قول السكاكي الذي تحدّث فيه على مثال من أمثلة القطع للاحتياط منبهاً على ما فيه من وهم .

قال السكاكي : " ومن أمثلة القطع للاحتياط قوله :

وتظنّ سلمى أنّي أبغي بها

بدلاً ، أراها في الضلال تهيم ^(١٧٩)

لم يعطف (أراها) على (تظنّ) على سبيل الاستئناف، كي لا يحسب السامع العطف على (أبغي) دون (تظنّ) ، ويعدّ (أراها في الضلال تهيم) من مضمونات (سلمى) في حقّ الشاعر ، وليس هو بمراده ، إنما المراد أنّه حكم الشاعر عليها بذلك ، وليس بمستبعد لانصباب قوله : (وتظنّ سلمى أنّي أبغي بها بدلاً) ، وبذلك يكون قد قطع (أراها) ، ليقع جواباً لهذا السؤال على سبيل الاستئناف " ^(١٨٠)

وقد علق صاحب الإشارات على قول السكاكي هذا منبهاً على ما فيه من وهم قائلا : " وهذا وهم ، لأنّ القطع في البيت ليس لما ذكره ، بل لكون (أراها) من قبيل التكميل المذكور ، لكونها جواباً لسؤال مقدر ، تقديره : أصابت في ظنّها أم لم تصب ؟ فأجاب : أراها في الضلال تهيم ^(١٨١) .

وبذا يكون ما ذكره محمد بن علي الجرجاني من باب التقدير والتأويل هو الصحيح ، وأنّ السكاكي ، بتعليقه ، لم يكن واضح المعنى .

ومن إشاراته أيضاً ، إشارته الى قول الزمخشري ، وهو يحلّ قوله تعالى : ((فإنّ لم تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين * وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات أنّ لهم جنات تجري من تحتها الأنهار)) ^(١٨٢) ، إذ يقول الزمخشري : " فإنّ قلت : من المأمور بقوله تعالى : "وبشر" قلت : يجوز أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن يكون كلّ أحد ، كما قال عليه الصلاة والسلام : وبشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة " ، ولم يأمر واحداً بعينه ، وإنما كلّ أحد مأمور به ، فإنّ قلت : علام عطف هذا الأمر ، ولم يسبق أمر ونهي يصح عطفه عليه ؟ قلت : ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له كلّ من أمر ونهي يعطف عليه ، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين. فهو معطوف على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول : زيد يعاقب بالقيّد والارهاق ، وبشر عمرّاً بالعفو والاطلاق ، وذلك أنّ تقول : هو معطوف على قوله " "

فاتقوا"، وفي قراءة زيد بن علي (رض): "وبشّر" على لفظ المبني للمجهول عطفاً على "أعدت"، والبشارة الإخبار بما يظهر سرور المخبر به^(١٨٣).

فقال محمد بن علي الجرجاني منبهاً على ما في قول الزمخشري من ذكر يستدعي التوقف والنظر: "لأنّ الداخل عليه حرف العطف هو الأمر، فيكون هو المعطوف، وما ذكره من وصف ثواب المؤمنين متعلق بالأمر، والمتعلق بالمعطوف لا يكون معطوفاً، وحينئذ يجب أن يطلب له مشاكل، ليكون معطوفاً عليه، وقوله: "فاتقوا" هو جواب الشرط، فلو كان قوله: "وبشّر" عطفاً عليه لكان أيضاً جواباً له، فيكون التقدير: إن لم تفعلوا يا أيها الكافرون ذلك، فبشّر يا محمد الذين آمنوا، وتعالى الله أن يصدر عنه مثل هذا الكلام، وأيضاً "اتقوا" خطاب للكفار، و "بشّر" خطاب للنبي، فلا يكون عطفاً عليه، ولا نسلم أنه نحو: زيد يعاقب بالقيّد والارهاق، وبشّر عمر أبا العفو والاطلاق، وكان يجب عليه أن يستشهد له بأية أخرى أو بكلام العرب، لا أن يمثل من عند نفسه، والذي يقوى عندي أنّ الآيات كلها أو أكثرها مصدرّة في المعنى بأمر التبليغ أو التحذير والتبشير، لأنّه عليه السلام مبلغ، فيكون تقدير الكلام: بلغ يا محمد الذين كفروا كذا، أو حذرهم بكذا، وبشّر الذين اتقوا بكذا، وهذا التقدير جائز في كلامه تعالى لقريظة كونه مبلغاً دون غيره لعدم القريظة^(١٨٤).

وبالمقارنة بين تحليل الزمخشري للآيات الكريمة وتعليق صاحب الإشارات عليها يتبين أنّ رؤية صاحب الإشارات مبنية على رؤية أصولية اتخذت من السياق وأحكامه معياراً لها، فهو يرى أنّ الآيات كلها، ما دامت للتبليغ، مشتركة بمعنى واحد، وهو التبليغ الذي يصحّ من خلاله عطف المتخالفات والمتباينات بعضها على بعض، وما يؤخذ عليه اضطرابه للتقدير اللفظي رغبة في إثبات صحة ما ذهب إليه من تفسير وتحليل، فضلاً عن تضعيفه للمثال الذي ضرب به الزمخشري، والشاهد الذي استشهد به، إذ عدّه شاهداً مصنوعاً، لا يقوى على دعم ما ذهب إليه.

في حين نجد أنّ الزمخشري أوضح في تحليله وبيانه، ولكن يرد عليه عدم المشاكلة وعطف المتعلقات.

وكذا جاء ردّه على الزمخشري وهو يفسر قوله تعالى: ((وأخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب))^(١٨٥)، إذ قال الزمخشري: "وأخرى تحبونها، ولكم، الى هذه النعمة والثواب في الآجلة، نعمة أخرى عاجلة محبوبة اليكم، ثم فسرها بقوله ((نصر من الله وفتح قريب)) أي عاجل هو فتح مكة، فإن قلت: علام عطف قوله: (وبشّر المؤمنين)؟ قلت: على (تؤمنون)، لأنه في معنى الامر كانه قيل: آمنوا واجاهدوا يثبكم الله وينصركم و بشّر يارسول الله المؤمنين بذلك^(١٨٦).

قال محمد بن علي الجرجاني، في تعليقه على قول الزمخشري راداً ومنبهاً: ((وفيه، ايضاً، نظر، لعدم المجانسة، لكون (تؤمنون) مسند الى الكفار، و (بشّر) مسند الى النبي))^(١٨٧).

ونرى ان المشكلة لغويّة نصيّة لا لغويّة قاعديّة، اذ ان الاسلوب الخبري لا يجوز عطفه على الاسلوب الانشائي ظاهرياً، بدليل وجوده في القرآن الكريم، لذلك يضطر الى تقدير فعل أمر (بلغ) قبل الخبر ليحوّل الجملة الخبرية الى جملة أنشائية، ولتحقق، بذلك، المشاكلة ويتم العطف.

وقد اعترض محمد بن علي الجرجاني، في باب الوصل، على ما ذهب اليه القزويني الذي اشترط لصحة الوصل أن يكون العطف بالواو مقبولا في الجملة، وإلا فهو عيب يقع فيه الناشئ، إذ يقول: (يشترط في كون العطف بالواو ونحوه مقبولا في الجملة، وذلك كقولك: (زيد يكتب و يشعر، أو يعطي ويمنع)، وعليه قوله تعالى: ((الله يقبض ويبسط واليه ترجعون))^(١٨٨)، ولهذا عيب على أبي تمام ببيته السابق^(١٨٩)، اذ لامناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأخذهما بالآخر^(١٩٠).

ومحمد بن علي الجرجاني في إشارته الى ما ذهب اليه القزويني ينبه على ما فيه من ضعف إذ يقول: " أمّا ما قاله المعاصر إته عيب على أبي تمام في هذا البيت، إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، فكلام ضعيف، لأنّ تعلقهما بعامل واحد كافٍ في العطف، وهو المصحح الجامع فيه " ^(١٩١).

وهذا الاعتراض غير مناسب لآراء البلاغيين السابقين^(١٩٢) ، إذ أكد الجميع أنّ قول أبي تمام معيب ، إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين ومرارة النوى ، فهذا العطف غير مقبول سواء أجعله عطف مفرد على مفرد ، كما هو الظاهر ، أم عطف جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي (عالم) ، ومن هنا نستطيع القول : إنّ ردّ محمد بن علي الجرجاني وتعليقه غير دقيق ، إذ جعل المفعولين متعلقين بالعامل (عالم) ، وهذا لم يرض علماء البلاغة السابقين والمعاصرين^(١٩٣) .

الإيجاز والإطناب والمساواة

لم يهمل محمد بن علي الجرجاني مبحث الإيجاز والإطناب والمساواة ، إذ كانت له ، فيها ، آراء وافق ، في كثير منها ، سابقة ومعاصرة ، وخالفهم في بعضها معلقاً على ما ذهبوا ، فيها ، إليه .

أولاً : مبحث الإيجاز

ذكر محمد بن علي الجرجاني تعريف السكاكي الذي قال فيه : " هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الاوساط "^(١٩٤) ، مؤيداً معاصره القزويني الذي أخذ السكاكي على عبارة (متعارف الاوساط) ذاهباً الى أنّ المقبول " من طرق التعبير عن المعنى " ^(١٩٥) ، جاعلاً إيجاز القصر ، مخالفاً في ذلك القزويني ، على ضربين :

الأول : أن تكون الجملة مستوفية مقتضاها ، ولكنها معللة بمقدمات مقدرة كقوله تعالى : ((ولكم في القصص حياة)) ^(١٩٦) ، والتقدير : لكم في القصص ردع عن القتل ، وفي الردع ارتداع عنه ، وفي الارتداع عنه عدم القتل ، وعدم القتل حياة .

الثاني : هو أن يؤتى بألفاظ دالة على معنى من المعاني مجملة ، إذا فصل أو فصلت صارت معاني كثيرة كقوله تعالى : ((خذ العفو وامر بالعرف واعرض عن الجاهل)) ^(١٩٧) ، وجاء تحليله هذه الآية الكريمة أكثر توسعاً من سابقه ومعاصره ^(١٩٨) .

وبذا نلاحظ أنّ صاحب الإشارات لم يأت بتقسيم جديد لإيجاز الحذف وإنما توسّع في تفسير استخداماته ، والمعاني التي حققها ، فضلاً على أنّه ، في تعليقه على شواهد الإيجاز ، لا يختلف عن سابقه في التأويل ، وإنما في التعليل والتحليل ^(١٩٩) .

ثانياً : مبحث الإطناب

لم يكن الإطناب في كلام العرب بأقل شأنًا من الإيجاز ، يقول المبرد (ت ٢٨٥هـ) : " من كلام العرب الاختصار المفهم والإطناب المفحم " ^(٢٠٠) ، وفيه يقول أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ) : " المنطق إنما هو بيان ، والبيان لا يكون إلا بالإشباع ، وأفضل الكلام أبينه ، وأبينه أشده إحاطة بالمعنى ، ولا يحاط بالمعنى إحاطة تامة إلا بالاستقصاء ، والإيجاز للخواص ، والإطناب مشترك بين الخاصة والعامة ، والإيجاز والإطناب يُحتاج إليهما في جميع الكلام " ^(٢٠١) ، وبذا يكون الإطناب عند أبي هلال العسكري أوسع استعمالاً ودوراناً على السنة الخاصة والعامة لما له من فائدة . ^(٢٠٢) شرط أن يُراعى فيه حسن التأليف ، إذ إنّ " البلاغة شدّ الكلام معانيه وإن قصر ، وحسن التأليف وإن طال " ^(٢٠٣) . وقد أسهم محمد بن علي الجرجاني في تحديد الإطناب ، إذ يقول : " هو أن يزداد على أصل المعنى المراد زيادة لفائدة " ^(٢٠٤) ، وبذا يقترب من تحديد ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ^(٢٠٥) ، وقد جعل للإطناب سبعة وجوه هي :

١_ **الإبهام والتفسير :** وهو إمّا لكونه أوقع في ذهن لوروده مرتين ، أو لأنّ الإبهام يوجب ألم النفس لجهلها ، والتفسير يوجب لذتها ، واللذة بعد الألم أقوى منها ابتداء ، كقوله تعالى : ((وقضينا له ذلك الأمر ، أنّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)) ^(٢٠٦) ، فإنّ قوله تعالى : " ذلك الأمر " مبهم ، وما بعدها تفسير .

وقد أشار محمد بن علي الجرجاني ، وهو يعلق على هذه الآية الكريمة ، إلى ما ذهب إليه معاصره (القزويني) في تعليقه على هذه الآية منبهاً على ما وقع فيه من وهم ، إذ إن القزويني يرى أن في إبهامه وتفسيره تخميماً للأمر وتعظيماً له^(٢٠٧).

وجاءت إشارة الجرجاني وتنبيهه على وهم معاصره بقوله : " وذلك وهم منه ، أما الأول : فلأن استيفاء الفعل متعلقاته ليس من باب الإطناب ، وإلا لكانت الجملة الفعلية كلها منه ، ولاقتضاء الفعل مقتضيات من المفعولات وغيرها ، وإذا تركت كان الفعل مبهماً ، وإذا ذكرت كان مفسراً بها .

وأما الثاني : فلأنه توهم أن الجار والمجرور في الآيتين ، وهو (للذين) متعلق ب (غفور رحيم) ، وجعل (إن ربك) الثانية تكراراً يطول به الكلام ، وليس كذلك ، بل الجار والمجرور فيهما متعلق بمحذوف ، أي : إن ربك حاصل لهم كما يقال : أنا لك ، والأمر لي ، ثم لما كان ذلك مبهماً فسره ، وأعاد (إن) واسمها ، وجعل خبر الثانية تفسيراً لخبر الأولى ، فإن علة كون الرب لهم بعد كونه غفورا رحيمًا^(٢٠٨).

ونرى أن ما ذهب إليه محمد بن علي الجرجاني صائب ودقيق ، إذ إن في الآية الكريمة فعلاً متعدياً يحتاج إلى متعلق ، وإذا ترك بلا ذكر لمفعوله يصبح المعنى مبهماً ، وعليه فلا إطناب في الآية الكريمة ، كما أن تكرار ما ورد في الآيتين الثانية والثالثة ليس من باب الإطناب .

٢- ذكر الخاص مع العام ، وإشارته إلى هذا الوجه تأتي تنبيهاً على كونه أعظم وأهم بالذكر ، ويستشهد بقوله تعالى : ((مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ))^(٢٠٩) ، وقوله تعالى : ((حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى))^(٢١٠) ، وقوله تعالى : ((لَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ))^(٢١١).

فذكر الخاص (جبريل وميكال) و (الصلاة الوسطى) و (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) مع العام (ملائكته) و (الصلوات) و (الخير) في الآيات الكريمة جاء من باب التنبيه على فضل الخاص.

ويلاحظ أنه لم يشر ، في كتابه ، إلى ذكر العام بعد الخاص الذي يؤتى به لإفادة العموم مع العناية بشأن الخاص ، ويبدو أنه ممن أنكر وجوده ، وهذا ما ذكره الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) بقوله : " وهذا أنكر بعض الناس وجوده وليس بصحيح "^(٢١٢).

٣- التكرير للزجر : ويرى أنه يؤتى به لفائدة التكرار للزجر^(٢١٣) ، وجعل منه قوله تعالى : ((كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون))^(٢١٤) ، وقوله تعالى : ((فبأي آلاء ربكما تكذبان))^(٢١٥) ، مشيراً إلى أن الله تعالى ذكر نعمه وعقبا بهذا القول زجراً لهم.

ثم يفترض أن هناك من يعترض على ما ذهب إليه قائل : " إن قلت : قد عقب به ما ليس بنعمة كقوله تعالى : ((يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران))^(٢١٦) ، وقوله تعالى : ((هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون يطوفون بينهم وبين حميم أن))^(٢١٧) ، قلت : " إنهما إن لم يكونا نعمتين ، ولكنهما يؤولان إليهما ، لأنهما زجر عن الكفر والمعاصي ، والزجر عنهما يؤول إلى النعمة "^(٢١٨).

وقد أحسن محمد بن علي الجرجاني في التفسير والتأويل ، إذ إن الزجر والردع عن المعاصي نعمة .
٤- الإيغال : أشار إلى أن المراد به " هو أن يشبه الشيء بشيء ثم يردف بلفظ يدل على كماله^(٢١٩) ، وجعل منه قول الخنساء :

وإن صخرًا لتأتم الهداة به

كأنه علم في رأسه نار^(٢٢٠)

معلقاً عليه بقوله : " فإن التشبيه حصل بقولها (كأنه علم) ولكنها كملته بقولها (في رأسه نار) ، وكقول ذي الرمة :

أظن الذي يُجدي عليك سؤالها

دموعاً كتبذير الجُمان المفصّل^(٢٢١)

شبهه الدموع بالجمان، وهو اللؤلؤ، ثم كمله بقوله: المفصّل^(٢٢٢).

إلا أنه ردّ على مَنْ رأى أنّ منه قول زهير:

كأنّ فتات العهن في كلّ منزل

نزلن به : حبّ القنا لم يحطم^(٢٢٣)

وقوله تعالى : ((اتبعوا من لا يسألكم أجراً وهم مهتدون))^(٢٢٤)، منبهاً على أنّ هذا الرأي فيه نظر، قائلاً : " أمّا البيت فإنّ حبّ القنا ظاهره أحمر وباطنه أبيض فلو حطم لم يحصل التشبيه، إذ يصير حينئذ كالأبلق، ولذلك قال: لم يحطم، ليحصل به التشبيه، لا ليكتمل. وأمّا الآية فلأنّ الباب مختص بالتشبيه، وليس في الآية تشبيه.

٥- التذييل : أشار، متفقاً مع غيره من البلاغيين، الى هذا النوع محدداً بقوله : " هو تعقيب الجملة بجملة أخرى بمعناها للتوكيد سواء كانت الثانية مستقلة بنفسها أو لا " ^(٢٢٥)، وجعل منه قوله تعالى : ((ذلك جزيناهم بما كفروا، وهل نجازي إلا الكفور))^(٢٢٦) معلقاً على الآية الكريمة بقوله : " أي عاقبناهم بما كفروا، استعمالاً للعام موضع الخاص، ولما كان شيء واحد يجوز أن يكون له أسباب كثيرة لا يلزم انتفاء واحد منها انتفاء السبب أكد الجملة بقوله : ((وهل نجازي إلا الكفور))، وليرفع احتمال المعاقبة بغير الكفر من أسباب أخر.

ومنه قول أبي الطيب المتنبي :

وما حاجة الأظعان حولك في الدجي

الى قمر؟ ما واجد لك عادمه^(٢٢٧)

معلقاً على البيت بقوله: " لما احتمل أن يكون نفي الحاجة الى القمر في بعض الأمور دون بعض، رفع هذا الاحتمال بقوله: ما واجد لك عادمه، أي : كلّ فوائد القمر حاصلة في الممدوح.

٦- التكميل : ويسميه (الاحتراس)، وهو عنده " أن يكون الكلام محتملاً خلاف المقصود منه، فيؤتى بكلام آخر مزيل لاحتمال غير المقصود " ^(٢٢٨)، مفرقاً بينه وبين (التذييل) بوجهين: الأول: أنّ الكلام الثاني فيه لا يكون بمعنى الاول بخلاف التذييل.

الثاني: أنّ احتمال غير المقصود فيه أقوى من التذييل.

وذلك الكلام، كما يقول، إمّا في الوسط كقول طرفة :

فسقى ديارك غير مفسدها

صوب الرياح وديمة تهمي^(٢٢٩)

فإنّ قوله : سقى ديارك، كما يحتمل أن يكون على وجه الإصلاح، كذلك يحتمل أن يكون على وجه الإفساد، فأزال احتمال غير المقصود بقوله: (غير مفسدها). أو في الآخر كقول الحماسي :

وما مات منا سيد في فراشه

ولا ظلّ منا حيث كان قتيل^(٢٣٠)

فإنّه لو اقتصر على وصفه بشدّة البطش لأوهم ضعفهم، فأزال هذا الوهم بقوله : (ولا ظلّ حيث كان قتيل).

٧- التتميم : وهو أن يزداد في كلام زيادة، لا لإزالة غير المقصود، بل لفائدة أخرى. إمّا للمبالغة، كقوله تعالى: ((ويطعمون الطعام على حبه))^(٢٣١) أي : مع حبّ الطعام.

أو للاعتراض على وجه التنزيه، كقوله تعالى : ((ويجعلون لله البنات، سبحانه، ولهم ما يشتهون))^(٢٣٢). فإنّ قوله تعالى: ((سبحانه)) اعتراض للتنزيه.

أو للدعاء، كقول أبي الطيب المتنبي :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب

يرى كلّ ما فيها - وحاشاك - فانيا^(٢٣٣)

فإن قوله: "وحاشاك" اعتراض للدعاء .

أو للتنبيه , كقول الشاعر :

واعلم - فعلم المرء ينفعه-

أن سوف يأتي كل ما قدرا (٢٣٤)

فقوله : " فعلم المرء ينفعه" اعتراض للتنبيه.

وهو , في إشارته الى (التتميم) , ينبه على وهم معاصره (القزويني) الذي قال: " مما يجيء الاعتراض بين كلامين متصلين معنى قوله تعالى: ((فأتوهن من حيث أمركم الله * إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين * نساؤكم حرث لكم)) (٢٣٥) فإن قوله تعالى : ((نساؤكم حرث لكم)) بيان قوله : ((فأتوهن من حيث أمركم الله)) , يعني أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث دلالة على أن الغرض الأصيل في الاتيان هو طلب النسل , لاقتضاء الشهوة , فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض " (٢٣٦)

وقد عقب على كلام معاصره بقوله : " وفيه نظر , أما أولاً : فللمنع من الاتصال المعنوي , فلا يكون اعتراضاً , لتوقفه على الاتصال , فإن علمك الاتصال بالبيان كان رداً . وأما ثانياً فإن قوله : ((فأتوهن من حيث أمركم الله)) كما يحتمل أن يكون المراد به موضع النسل , كذا يحتمل أن يكون المراد غيره من كونه بالعقد أو الملك , فلا يصح أن يكون قوله : ((نساؤكم حرث لكم)) بياناً له . وأما ثالثاً فإن البيان يجب أن يكون أبين من المبين , وليس , بل هو أبهم , فيحتاج الى بيان , والمحتاج الى بيان لا يصلح أن يكون بياناً . وأما رابعاً فإنه لو كان بياناً لقال: نساؤكم حرث لكم فأتوهن في موضع النسل , ولم يقل , بل قال: فأتوا حرثكم أي شئتم . وأما خامساً فإن كون النسل غرضاً لا يمنع أن يكون قضاء الشهوة , أيضاً , غرضاً , لجواز اجتماع غرضين لشيء واحد , ثم الذي يدل على أن قضاءها غرض أنه ذكر الشهوة المانعة من الإقبال الى الله بالعلم والعمل . وأما سادساً فإن أحدهما , وإن كان حرثاً , ولكن لا يمنع ذلك أن يكون الآخر أيضاً حرثاً , لكن حرث الآخرة , فإن كسر الشهوة مما يعين على طلب الآخرة بإقبال النفس على مطالبها من غير معارضة الشهوة " (٢٣٧)

وبذا يكون اعتراض محمد بن علي الجرجاني دقيقاً وأقرب الى الصواب مما ذهب إليه القزويني

ثالثاً : مبحث المساواة

أشار محمد بن علي الجرجاني الى أن المراد بالمساواة " مساواة اللفظ للمعنى من غير زيادة عليه ولا نقصان ... وهو كلام لو حذف منه شيء من لفظه اختل معناه , ولم يحتج الى زيادة عليه لفظاً " (١٣٨) , وجعل منه قوله تعالى : ((ولا يحق المكر السيء إلا بأهله)) (١٣٩) , وقوله تعالى: ((وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره)) (٢٤٠) , وقول النابغة :

فإنك كالليل الذي هو مدركي

وإن خلت أن المنتأى عنك واسع (٢٤١)

وإشارته هذه لا تخرج عما ذهب إليه البلاغيون العرب , إذ ذهبوا الى أنها هي المذهب المتوسط بين الإيجاز والاطناب , والى ذلك أشار بعضهم بقوله : " كأن ألفاظه قوالب لمعانيه " (١٤٢) , أي لا يزيد بعضها على بعض .

وبذلك يكون لكل أسلوب من هذه الأساليب (الإيجاز و الإطناب و المساواة) مزية في موضعه , وهذا ما اراده ابن قتيبة بقوله , وهو يتحدث على الإيجاز : " وهذا ليس بمحمود في كل موضع , ولا بمختار في كل كتاب , بل لكل مقام مقال , ولو كان الإيجاز محموداً في كل الأحوال لجرده الله في

القرآن , ولم يفعل الله تعالى ذلك , ولكن أطل تارة للتوكيد , وحذف تارة للايجاز , وكرّر تارة للافهام " (١٤٣) , وبذا يكون لكلّ مقام يستدعيه وموضع يقتضيه .

الهوامش

١. الصاحبى : ١٧٩
٢. دلائل الإعجاز : ٦٤
٣. ينظر : التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : ٧٥
٤. ينظر : سيبويه إمام النحاة : ١٨٩ ، ونظرية النظم تاريخ تطور وتاريخ : ٤٥ ، و فكرة النظم بين وجوه الإعجاز : ٨٦ ، وأساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين : ٧٧ ، والبلاغة عرض وتوجيه وتفسير : ١١٦
٥. الكشف :
٦. الكشف :
٧. نهاية الإيجاز : ١١٣
٨. ينظر : مصطلحات بلاغية : ٥٣
٩. مفتاح العلوم : ٧٠
١٠. الإشارات والتنبيهات : ١٩
١١. ينظر : المصدر نفسه : ١٩-٢٠
١٢. ينظر : الكتاب : ١٢٧ / ٢ ، و المقتضب : ١٢٧ / ٤
١٣. ينظر : الإيضاح : ١١١
١٤. ينظر : الإشارات والتنبيهات : ٣٥
١٥. سورة طه / الآية : ١٨
١٦. الإيضاح : ١١١
١٧. الإشارات والتنبيهات : ٣٥-٣٦
١٨. سورة الانبياء / الآية : ٣٠
١٩. الحماسة للبحتري : ١٧١
٢٠. سورة المائدة / الآية : ٣٨
٢١. مفتاح العلوم : ٨٠
٢٢. سورة آل عمران / الآية : ٣٦
٢٣. سورة العصر / الآية : ٢
٢٤. سورة الزمر / الآية : ٤٦
٢٥. الإشارات والتنبيهات : ٣٩-٤٠
٢٦. الإيضاح : ١٢٣
٢٧. الإشارات والتنبيهات : ٤٠-٤١
٢٨. ينظر : مفتاح العلوم : ٨٠ ، و الإيضاح : ١٢٣
٢٩. دلائل الإعجاز : ٨٤ ، وينظر : كتاب سيبويه : ١٥/١
٣٠. شروح سقط الزند : السفر الثاني / القسم الثالث / ١٠٠٤
٣١. شرح المختصر : ٩٤ / ١ - ٩٥
٣٢. المصدر نفسه : ٩٦ / ١ - ٩٧
٣٣. دلائل الإعجاز : ٩٦
٣٤. سورة هود / الآية : ٩١
٣٥. سورة هود / الآية : ٩٢
٣٦. الكشف : ٢ / ٢٨٩
٣٧. سورة هود / الآية : ٩١
٣٨. سورة هود / الآية : ٩٢
٣٩. مفتاح العلوم : ١٠٠
٤٠. الإشارات والتنبيهات : ٤٧
٤١. سورة هود / الآية : ٩٢
٤٢. دلائل الإعجاز : ٩٧
٤٣. المصدر نفسه : ٩٨
٤٤. مفتاح العلوم : ١٠١
٤٥. الإشارات والتنبيهات : ٤٦-٤٧

٤٦. سورة التوبة / الآية : ١٠١
٤٧. مجمع الامثال: ١٢٥/١
٤٨. سورة التوبة / الآية: ١٠١
٤٩. الإيضاح : ١٣٨-١٣٩ ، و التلخيص : ٧٥
٥٠. الإشارات والتنبيهات : ٤٨ – ٤٩
٥١. ينظر دلائل الإعجاز : ٢٥٦ ، ومعاني النحو : ٢ / ٦٨٠
٥٢. الإيضاح : ١٣٩
٥٣. ينظر : كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٥١ ، والمفصل : ١ / ٧٨ ، ومفتاح العلوم : ٩٢ ، ودلائل الإعجاز : ٤٥ ، و البرهان الكاشف : ٢٢٧ ، و الطراز : ٢ / ٢٤ ، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر : ١١٣
٥٤. الإشارات والتنبيهات : ٥١
٥٥. دلائل الإعجاز : ٢٢٠
٥٦. الإيضاح : ١٥١ ، والتلخيص : ٨٧ ، والبيت في : كتاب شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص : ٥٢/١ ، وخزانة الادب: ٣٥٩
٥٧. الإشارات والتنبيهات : ٥٣ - ٥٤
٥٨. المصدر نفسه : ٥٤
٥٩. المصدر نفسه : ٥٣
٦٠. الإيضاح : ١٣١ – ١٣٢
٦١. الإشارات والتنبيهات : ٤٤
٦٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٢٧/١
٦٣. الإشارات والتنبيهات : ٦٤ ، سورة النساء / الآية: ١٧١
٦٤. سورة المائدة / الآية: ١١٦
٦٥. سورة التوبة / الآية: ٣٠
٦٦. سورة النساء / الآية: ١٥٧
٦٧. الكشف : ٥٨٥/١
٦٨. دلائل الإعجاز : ٢٩٠
٦٩. الإشارات والتنبيهات : ٦١ - ٦٢
٧٠. الإيضاح : ١٨٨ - ١٨٩
٧١. الإشارات والتنبيهات : ٧١
٧٢. ديوان الأعشى: ٥١
٧٣. ينظر : الإشارات والتنبيهات : ٧٤ ، والبيت في ديوان الخنساء (طبعة دار التراث – بيروت): ٧٢
٧٤. الإيضاح : ١٨٨ - ١٨٩
٧٥. الإشارات والتنبيهات : ٧٤
٧٦. دلائل الإعجاز : ١٣٣
٧٧. سورة لقمان / الآية : ٣٣
٧٨. الكشف : ٢٣٨ / ٣
٧٩. سورة الكهف / الآية: ١٨
٨٠. سورة فاطر / الآية: ٣
٨١. حسن التوسل : ١٤٧
٨٢. الإشارات والتنبيهات : ٧٥
٨٣. ينظر : الكشف : ٢ / ٢٨٠ ، و مفتاح العلوم : ٩٥
٨٤. سورة الفرقان / الآية: ٦٣
٨٥. الإيضاح : ١٩١
٨٦. سورة الزمر / الآية: ٧٣
٨٧. الإشارات والتنبيهات : ٧٦ - ٧٧
٨٨. ينظر : كتاب سيبويه : ٢٣/١ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٢٩٩ ، و الإيضاح : ١٩٥
٨٩. الإشارات والتنبيهات : ٨٠

٩٠. ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي : ٣٠٠
٩١. البيان والتبيين : ٨٨/١
٩٢. دلائل الإعجاز : ١١٢
٩٣. الإشارات والتنبيهات : ٨٢-٨٣
٩٤. ينظر : مفتاح العلوم : ٩٩
٩٥. سورة القصص / الآية : ٢٣-٢٤
٩٦. الإشارات والتنبيهات : ٨٣
٩٧. سورة الإسراء / الآية : ١١٠
٩٨. الإيضاح : ٢٠٣
٩٩. الإشارات والتنبيهات : ٨٣
١٠٠. دلائل الإعجاز : ٨٣
١٠١. كتاب سيبويه : ٣٤/١، وينظر : مفتاح العلوم : ١٠٢
١٠٢. مختصر المعاني : ١١٢
١٠٣. الإشارات والتنبيهات : ٨٧-٨٨
١٠٤. سورة الأنعام / الآية : ١٠٠
١٠٥. مفتاح العلوم : ١٠٣
١٠٦. الإيضاح : ٢٠٩
١٠٧. الإشارات والتنبيهات : ٨٨
١٠٨. ينظر : أثر النحاة في البحث البلاغي : ٨٠
١٠٩. سورة الفاتحة / الآية : ٥
١١٠. شرح المفصل لابن يعيش : ٤/١
١١١. مفتاح العلوم : ١٠١
١١٢. الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧/١
١١٣. الإشارات والتنبيهات : ٨٦
١١٤. مفتاح العلوم : ١٠٣
١١٥. سورة القصص / الآية : ٢٠
١١٦. ينظر : مفتاح العلوم : ١٠٣
١١٧. ينظر : شرح المختصر للتفتازاني : ١٧٨ / ١
١١٨. الإشارات والتنبيهات : ٨٥
١١٩. سورة النساء / الآية : ٧٩
١٢٠. الإيضاح : ٢٠٥-٢٠٦
١٢١. الإشارات والتنبيهات : ٨٧
١٢٢. المصدر نفسه : ٨٧
١٢٣. ينظر : مفتاح العلوم : ٩٤
١٢٤. مفتاح العلوم : ١٢٦
١٢٥. ينظر : الإيضاح : ٢١٧
١٢٦. الإشارات والتنبيهات : ٩٢-٩٣
١٢٧. سورة البقرة / الآية : ١٧٣
١٢٨. الإيضاح : ٢١٦، وينظر : التلخيص : ١٠٤
١٢٩. الإشارات والتنبيهات : ٩٨
١٣٠. ينظر : دلائل الإعجاز : ٢٥٣-٢٥٤، والبيان في علم البيان : ٦٥، والإشارات والتنبيهات : ٩٥
١٣١. الإيضاح : ٢١٥
١٣٢. الإشارات والتنبيهات : ٩٤
١٣٣. الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي : ١١٦
١٣٤. الإشارات والتنبيهات : ١٠٠
١٣٥. ينظر : مفتاح العلوم : ١٣٣، والإيضاح : ٢٢٧، وفخر الدين الرازي بلاغياً : ٢٦١
١٣٦. الإشارات والتنبيهات : ١٠٠

١٣٧. ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين : ٢٦٠
 ١٣٨. الإشارات والتنبيهات : ١٠٠
 ١٣٩. ينظر : المصدر نفسه : ١٠١
 ١٤٠. ينظر: مفتاح العلوم : ١٣٣
 ١٤١. ينظر: الإيضاح : ٢٢٩ ، و التلخيص : ١٥٧
 ١٤٢. سورة الأنبياء / الآية: ٨٠
 ١٤٣. قال ابن جني : أما (هل) فقد أخرجت عن بابها إلى معنى (قد) نحو قوله سبحانه : ((هل أتى على الإنسان حين من الدهر)) بمعنى : قد أتى على الإنسان . ينظر: الخصائص : ٤٦٥/٢ ، وتفسير أبي السعود : ٢٥٨/٥ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه : ٧٤
 ١٤٤. الإشارات والتنبيهات : ١٠٥
 ١٤٥. سورة الغاشية / الآية : ١
 ١٤٦. ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي: ١٣٨
 ١٤٧. سورة الحجر / الآية: ٥٧
 ١٤٨. سورة الشعراء / الآية: ١٦
 ١٤٩. سورة الشعراء / الآية: ٢٣
 ١٥٠. مفتاح العلوم : ١٣٤
 ١٥١. الإشارات والتنبيهات : ١٠٧-١٠٨
 ١٥٢. حروف المعاني للزجاجي : ٥٤
 ١٥٣. المصدر نفسه : ٥٤
 ١٥٤. مفتاح العلوم : ١٣٤
 ١٥٥. ينظر : الإيضاح : ٢٣٢ ، و التلخيص : ١٦٠-١٦١
 ١٥٦. ينظر: الإشارات والتنبيهات : ١٠٨
 ١٥٧. سورة الشمس / الآية: ٦
 ١٥٨. الإشارات والتنبيهات : ١٠٨-١٠٩
 ١٥٩. ينظر : حروف المعاني للزجاجي : ٥٥
 ١٦٠. سورة الزمر / الآية: ٣٦
 ١٦١. الإشارات والتنبيهات : ١١١
 ١٦٢. سورة يونس / الآية: ٩٩
 ١٦٣. سورة الزخرف / الآية: ٣٢
 ١٦٤. سورة الزخرف / الآية: ٤٠
 ١٦٥. مفتاح العلوم : ١٣٦
 ١٦٦. الإيضاح : ٢٣٩
 ١٦٧. الإشارات والتنبيهات : ١١٣
 ١٦٨. المصدر السابق : ١١٢ ، وينظر : الكشف : ٢٠٠ / ٤
 ١٦٩. ينظر : مفتاح العلوم : ١٣٧ ، والإيضاح : ٢٤٢ ، والإشارات والتنبيهات : ١٢٦
 ١٧٠. مفتاح العلوم : ١٣٧
 ١٧١. الإشارات والتنبيهات : ١١٧
 ١٧٢. سورة مريم / الآية: ٥ - ٦
 ١٧٣. مفتاح العلوم : ١٣٨
 ١٧٤. الإشارات والتنبيهات : ١١٩
 ١٧٥. الإيضاح : ٢٤٤
 ١٧٦. الإشارات والتنبيهات : ١١٨
 ١٧٧. المصدر نفسه : ١٢٠
 ١٧٨. ينظر : معاني القرآن للفراء : ٦٨/١-٧٠ ، و البيان والتبيين : ٨٨/١ ، و دلائل الإعجاز : ١٧١ ، ومفتاح العلوم : ١٠٨ ، والإيضاح : ٢٤٦
 ١٧٩. معاهد التنصيص: ٢٧٩/١
 ١٨٠. مفتاح العلوم : ١١٤

١٨١. الإشارات والتنبيهات : ١٢٩
 ١٨٢. سورة البقرة / الآية : ٢٤
 ١٨٣. الكشف : ٢٥٥-٢٥٣/١
 ١٨٤. الإشارات والتنبيهات : ١٣٠
 ١٨٥. سورة الصف / الآية : ١٣
 ١٨٦. الكشف : ١٠٠/٤
 ١٨٧. الإشارات والتنبيهات : ١٣١
 ١٨٨. سورة البقرة / الآية : ٢٤٥
 ١٨٩. يشير الى قول أبي تمام :
 لا والذي هو عالم أنّ النوى صبر وإنّ أبا الحسين كريم (شرح الصولي لديوان أبي تمام : ٤١٩/٢)
 ١٩٠. الإيضاح : ٢٤٧ ، والتلخيص : ١٧٥ - ١٧٦
 ١٩١. الإشارات والتنبيهات : ١٢٢
 ١٩٢. ينظر : مفتاح العلوم : ١١٨ ، دلائل الإعجاز : ١٧٣
 ١٩٣. ينظر : حسن التوسل : ١٦١ ، وشرح المختصر للتفتازاني : ٢٢٩/١
 ١٩٤. مفتاح العلوم : ١٢٠
 ١٩٥. الإشارات والتنبيهات : ١٤٢
 ١٩٦. سورة البقرة / الآية : ١٧٩
 ١٩٧. سورة الاعراف / الآية : ١٩٩
 ١٩٨. ينظر : الإشارات والتنبيهات : ١٤٥ وما بعدها
 ١٩٩. ينظر المصدر نفسه ٢٥٣-٢٩٤
 ٢٠٠. الكامل في اللغة والادب : ١٧/١
 ٢٠١. الصناعتين : ١٩٦
 ٢٠٢. ينظر : المثل السائر : ١٢٨/٢
 ٢٠٣. العمدة : ٢٥٠/١ ، وينظر : الاسس النفسية لاساليب البلاغة العربية : ١٣١
 ٢٠٤. الإشارات والتنبيهات : ١٥٣
 ٢٠٥. ينظر : المثل السائر : ١٢٨/٢
 ٢٠٦. سورة الحجر / الآية : ٦٦
 ٢٠٧. ينظر : الايضاح : ٣٠١ ، ٣٠٤
 ٢٠٨. الإشارات والتنبيهات : ١٥٤
 ٢٠٩. سورة البقرة / الآية : ٩٨
 ٢١٠. سورة البقرة / الآية : ٢٣٨
 ٢١١. سورة آل عمران / الآية : ١٠٤
 ٢١٢. البرهان في علوم القرآن : ٤٧١/٢
 ٢١٣. يؤتى به لإغراض مختلفة كزيادة التنبيه والتعظيم والتهويل والتعجب والترغب والتلذذ بذكر المتكرر . (ينظر : المثل السائر : ١٢٩/٢ ، و الايضاح : ١٩٧ ، وشرح التلخيص : ٢١٨/٢ ، و البرهان في علوم القرآن : ١١/٣)
 ٢١٤. سورة التكاثر / الآية : ٤
 ٢١٥. سورة الرحمن / الآية : ١٣
 ٢١٦. سورة الرحمن / الآية : ٣٥
 ٢١٧. سورة الرحمن / الآية : ٤٣ - ٤٤
 ٢١٨. الإشارات والتنبيهات : ١٦٢
 ٢١٩. المصدر نفسه : ١٥٥ ، وقد اختلف في معناه فقيل : هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ، وأنه لا يختص بالشعر . (ينظر : البلاغة والتطبيق : ٢٠٧)
 ٢٢٠. البيت في ديوان الخنساء : ٣٨٦
 أغرّ أبْلَج تَأْتِم الهداة به كأنه علم في رأسه نارُ
 ٢٢١. ديوان ذي الرمة : ٥٨٦
 ٢٢٢. ينظر : الإشارات والتنبيهات : ١٥٦
 ٢٢٣. شرح ديوان زهير : ١٢ ، والبيت يروى في (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابي بكر الانباري : ٢٤٩) :

٢٢٤. سورة يس/ الآية : ١٢١
٢٢٥. الاشارات والتنبيهات : ١٥٨ ، وينظر : الايضاح : ٢٠٠ ، والمصباح : ٩٨ ، وشروح التلخيص : ٢٢٥/٣ ، و الطراز : ١١١/٢ ، والبرهان في علوم القرآن : ٦٨/٣ ، والصناعتين : ٣٧٣
٢٢٦. سورة سبأ/ الآية : ١٧
٢٢٧. شرح ديوان المتنبي : ٦٢/٤
٢٢٨. الاشارات والتنبيهات : ١٦١ ، وينظر : الايضاح : ٣١٠ ، وشرح المختصر للفتناني : ٢٨٥/٦
٢٢٩. البيت في الديوان :
فسقى بلادك غير مفسدها صوب الغمام وديمة تهمني (شرح ديوان طرفة بن العبد: ١٨)
٢٣٠. شرح ديوان الحماسة: ٨٢٤
٢٣١. سورة الانسان / الآية : ٨
٢٣٢. سورة النحل / الآية : ٥٧
٢٣٣. شرح ديوان المتنبي: ٢٠٥/٢
٢٣٤. معاهد التنصيص: ١٢٨/١
٢٣٥. سورة البقرة / الآية : ٢٢٢
٢٣٦. الايضاح : ٣١٥
٢٣٧. الاشارات والتنبيهات : ١٦٤ - ١٦٥
٢٣٨. المصدر نفسه : ١٦٦
٢٣٩. سورة فاطر / الآية : ٤٣
٢٤٠. سورة الانعام / الآية : ٦٨
٢٤١. ديوان النابغة: ٣٨
٢٤٢. الصناعتين : ١٧٧ ، وينظر: الايضاح : ٢٨٦ ، والاشارات والتنبيهات: ١٦٦ ، وشرح المختصر للفتناني : ٢٧١/١
٢٤٣. ادب الكاتب : ١٣

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أثر النحاة في البحث البلاغي _ د. عبد القادر حسين _ دار النهضة مصر _ الفجالة القاهرة _ (د.ت)
- أدب الكاتب _ أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ) _ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد _ مطبعة السعادة بمصر _ ط ٣ _ ١٣٧٧هـ ، ١٩٨٥م
- الأسس النفسية للبلاغة العربية _ د. مجيد عبد الحميد ناجي _ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع _ لبنان ١٩٨٤م
- الإشارات والتنبيهات في علوم البلاغة _ محمد بن علي الجرجاني (ت ٧٢٩هـ) _ تحقيق عبد القادر حسين _ دار النهضة مصر _ الفجالة القاهرة _ (د.ت)
- اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم _ أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) _ دار التربية للطباعة والنشر (د.ت)
- الإيضاح في شرح المفصل _ أبو عمر و عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦هـ) _ تحقيق د. موسى بناي العلي _ مطبعة العاني _ بغداد
- البحث النحوي عند الأصوليين _ د. مصطفى جمال الدين _ منشورات وزارة الثقافة والاعلام _ دار الرشيد _ العراق ١٩٨٠م
- البرهان في علوم القرآن _ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ) _ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم _ مطبعة عيسى البابي _ مصر _ ط ١ _ ١٩٥٨م
- البرهان للكشاف عن اعجاز القرآن _ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني (ت ٦٥١هـ) _ تحقيق د. خديجة الحديثي و د. أحمد مطلوب _ مطبعة العاني _ بغداد _ ط ١ _ ١٩٧٤م
- البلاغة والتطبيق _ د. أحمد مطلوب و د. كامل حسن البصير _ دار الطباعة والنشر _ جامعة الموصل _ ط ٢ _ ١٩٩٩م
- البيان والتبيين _ أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) _ تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون _ دار الفكر _ بيروت _ ط ٤ _ ١٩٦٤م
- التبيين في علم البيان المطلع على اعجاز القرآن _ ابن الزملكاني (ت ٦٥١هـ) _ تحقيق د. أحمد مطلوب و د. خديجة الحديثي _ مطبعة العاني _ بغداد _ ط ١ _ ١٩٦٤م
- التراكم النحوي من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني _ د. عبد الفتاح لاشين _ دار الجبل للطباعة _ مصر ١٩٨٠م
- تفسير أبي السعود _ محمد بن محمد بن سعود العمادي _ مطبعة محمد علي صبيح واولاده بإشراف محمد عبد اللطيف (د.ت)
- التلخيص في علوم البلاغة _ جلال الدين عبد الرحمن القزويني (ت ٧٣٩هـ) _ ضبطه وشرحه عبد الرحمن البرقوني _ دار الكتاب العربي _ بيروت _ د.ت
- حسن التوسل إلى صناعة الترس _ شهاب الدين محمد الحلبي (ت ٧٢٥هـ) _ تحقيق ودراسة د. أكرم عثمان يوسف _ دار الحرية للطباعة ١٩٨٠م
- حروف المعاني _ أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) _ تحقيق علي توفيق الحمد _ دار الامل _ الاردن (د.ت)
- الحماسة _ أبو عباد الوليد بن عبيد الطائي _ رواية أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن خالد الاحول عن أبيه البحتري _ نقله عن النسخة الوحيدة في مكتبة كلية ليدن واعتنى بضبطه بالشكل الكامل وتدوين فهارسه وملحوظاته الأب لويس شيخو اليسوعي _ دار الكتاب العربي _ بيروت _ ط ٢ _ ١٣٨٧هـ _ ١٩٦٧م
- خزنة الادب ولب لباب لسان العرب _ عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) _ تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون _ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة _ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب _ ط ٢ _ ١٩٧٩م
- الخصائص _ أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) _ تحقيق محمد علي النجار _ دار الكتب المصرية _ القاهرة ١٩٥٢م
- دلائل الإعجاز في علم المعاني _ عبد القادر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) _ وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه محمد رشيد رضا _ دار المعرفة _ بيروت ١٩٨١م
- ديوان الاعشى _ ميمون بن قيس _ شرح وتعليق د.م. محمد حسين _ الناشر مطبعة الاداب بالجاميز _ المطبعة النموذجية .
- ديوان الخنساء _ تماضر بنت عمرو بن الحارث بن عمر السلمية (ت ٢٤هـ) _ شرحه ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى بن سيار الشيباني النحوي (ت ٢٩١هـ) _ حققه د. أنور أبو سويلم _ دار عمار للنشر والتوزيع _ ط ١ _ ١٤٠٩هـ _ ١٩٨٨م

- ديوان ذي الرمة _ غيلان بن عتبة _ تحقيق مطيع ببيلي _ المكتب الاسلامي للطباعة والنشر _ دمشق _ ١٣٨٤هـ _ ١٩٦٤م
- ديوان النابغة _ زياد بن معاوية بن ضباب _ تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم _ دار المعارف _ القاهرة _ ط ٢ _ ١٩٨٥م
- سر الفصاحة _ ابو محمد عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي (ت ٤٦٦هـ) _ تصحيح عبد المتعال الصعيدي _ مطبعة محمد علي صبيح واوالاده _ ١٩٦٩م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك _ بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ) _ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد _ مطبعة السعادة بمصر _ ط ١٤ _ ١٣٨٤هـ _ ١٩٦٤م
- شرح جمل الزجاجة _ ابن عصفور الاشبيلي (ت ٦٦٩هـ) _ تحقيق د. صاحب ابو جناح _ مطابع دار الكتب جامعة الموصل _ ١٩٨٢م
- شرح ديوان الحماسة _ ابو علي احمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ) _ نشره احمد أمين وعبد السلام محمد هارون _ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر _ ط ٢ _ ١٣٨٧هـ _ ١٩٦٧م
- شرح ديوان زهير بن ابي سلمى _ صنعة ابي العباس احمد بن يحيى بن زيد الشيباني ثعلب (ت ٢٩١هـ) _ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب سنة ١٣٦٣هـ _ ١٩٤٤م _ الناشر الدار القومية للطباعة والنشر _ القاهرة _ ١٣٨٤هـ _ ١٩٦٤م
- شرح ديوان طرفة _ قدم له وعلق حواشيه سيف الدين الكاتب واحمد عصام الكاتب _ منشورات دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر _ بيروت _ ١٩٨٩م
- شرح ديوان المتنبي _ وضعه عبد الرحمن البرقوقي _ مطبعة الاستقامة بالقاهرة _ ط ٢ _ ١٣٥٧هـ _ ١٩٣٨م
- شرح الصولي لديوان ابي تمام _ دراسة وتحقيق د. خلف رشيد نعمان _ دار الطليعة للطباعة والنشر _ بيروت (د.ت)
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات _ ابو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت ٣٢٨هـ) _ تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون _ دار المعارف _ القاهرة _ ١٩٦٣م
- شرح المختصر على تلخيص المفتاح _ سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) _ شرح عبد المتعال الصعيدي _ المكتبة المحمودية التجارية _ مصر (د.ت)
- شرح المفصل _ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) _ المطبعة المنيرية _ مصر (د.ت)
- شروح التلخيص _ سعد الدين عمر التفتازاني (ت ٧٩٣هـ) _ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه _ مصر (د.ت)
- شروح سقط الزند _ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب _ ١٣٦٦هـ _ ١٩٤٧م _ اشرف د. طه حسين وتحقيق الاساتذة مصطفى السقا و عبد الرحيم محمود وعبد السلام محمد هارون و ابراهيم الابياري وحامد عبد المجيد _ الناشر الدار القومية للطباعة والنشر _ القاهرة _ (د.ت)
- صاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها _ ابو الحسن أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) _ تحقيق د. مصطفى الشويمي _ مؤسسة أ.بدرا للطباعة _ بيروت _ لبنان _ ١٩٦٣م
- الصورة البلاغية عند بهاء الدين السبكي _ د. محمد بركات حمدي أبو علي _ مكتبة الرسالة _ الاردن _ عمان (د.ت)
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز _ يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٥هـ) _ مطبعة المقتطف بمصر _ ١٩١٤م
- علم المعاني _ د. عبدالعزيز عتيق _ دار النهضة العربية _ بيروت _ ١٩٧٤م
- العمدة في محاسن الشعر ونفده _ ابو علي الحسن بن رشيق الازدى القيرواني (ت ٤٥٦هـ) _ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد _ دار الجيل للتوزيع والنشر والطباعة _ لبنان _ ط ٤ _ ١٩٧٢م
- فخر الدين الرازي بلاغياً _ د. ماهر مهدي هلال _ دار الحرية للطباعة _ بغداد _ ١٩٧٧م
- الكامل في اللغة والأدب _ ابو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) _ عارضه باصوله وعلق عليه محمد ابو الفضل ابراهيم والسيد شحاته _ دار نهضة مصر للطباعة والنشر (د.ت)
- كتاب الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل _ أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) _ تحقيق سعيد عبدالكريم سعودي _ دار الطليعة _ بيروت _ ١٩٨٠م
- كتاب سيبويه _ أبوبشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) _ تحقيق عبدالسلام محمد هارون _ دار القلم _ القاهرة _ ١٩٦٦م
- كتاب الصنائع _ أبو هلال الحسن بن عبدالله العسكري (ت ٣٩٥هـ) _ تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم _ دار إحياء الكتب العربية _ القاهرة _ ١٩٥٢م
- كتاب شرح شواهد التلخيص المسمى معاهد التنصيص _ عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن احمد العباسي (ت ٩٦٣هـ) _ وبهامشه كتاب بدائع البدانة للاديب علي بن ظافر الازدى _ المطبعة المصرية البهية _ ١٣١٦هـ
- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل _ جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) _ طبعة طهران (د.ت)

- مجمع الامثال _ ابو الفضل أحمد بن محمد بن احمد الميداني (ت ٥١٨ هـ) _ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد _ المكتبة التجارية الكبرى بمصر _ مطبعة السعادة _ ط ٢ _ ١٣٧٩ هـ _ ١٩٥٩ م
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر _ ضياء الدين بن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) _ قدم له وعلق عليه د. أحمد الحوفي ود. بدوي طبانة _ دار نهضة مصر للطبع والنشر _ الفجالة _ القاهرة (د.ت)
- مختصر المعاني _ سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ) _ مؤسسة الفكر _ إيران _ قم (د.ت)
- معاني القرآن _ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) _ تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار _ مطبعة دار الكتب _ القاهرة _ ١٩٥٥ م
- معاني النحو _ د. فاضل صالح السامرائي _ بيت الحكمة _ ١٩٩١ م
- مفتاح العلوم _ أبو يعقوب يوسف السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) _ دار الكتب العلمية _ بيروت _ لبنان (د.ت)
- المفصل في علم العربية _ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) _ دار الجيل _ بيروت _ لبنان (د.ت)

رقم ٠٠٠٢٢٢

مجلة القادسية
للعوم الانسانية
آداب القادسية

(وصل قبض)

فلس دينار

٥٠٠

استلمت من الأستاذ الدكتور محمد كريمة ابراهيم الشحري / محمد كريمة الادب القادسية
مبلغاً قدره خمسمائة الف دينار
وذلك عن دعم للمبادرة العلمية مجلة القادسية للعلوم
الانسانية
تقديراً / بموجب الصك الرقم
على مصرف فرع
التاريخ ٢٠٠٦ / ٨ / ٢٠

أسم المستلم والتوقيع
طارق محمد كريمة